

دعوة مجلس الامة الى الاجتماع  
في دورة استثنائية

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على ما قرره مجلس الوزراء في قراره رقم ٧٩٢٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ ومصادقنا عليه وبمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور والفقرة (٥) من المادة (٧٣) منه تصدر ارادتنا بما هو آت :-

الحسين بن طلال

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٤/١/٩ من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور .

١٩٨٤/١/٤

وزير الداخلية  
احمد عبيدات

رئيس الوزراء  
مضر بدران

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٥ ربيع ثاني سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق ٨ كانون ثاني سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٠٠

الفهرس

صفحة

٢٤	قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات	قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٤
٢٦	قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها	قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤
٢٧	قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة	قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٤
٢٨	قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية	قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٤
٣٢	قانون تشجيع الاستثمار	قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
٤٢	قانون مراقبة اعمال التأمين	قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٤
٥٥	قانون سلطة اقليم العقبة	قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
٦١	قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات	قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٤
٦٣	قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة	قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤
٦٥	قانون الغاء قانون المجلس الوطني الاستشاري	قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٤
٦٦	نظام معدل لنظام ضريبة المعارف	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤

هكذا من المأهول



## محرم الحسين بن الحسين ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

نصادق - بمقتضى - المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين اللولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٤

### قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل

مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصيل على النحو التالي : -

اولا : باضافة البند (د) الى آخر الفقرة (٢) منها : -

د - الاسس والمعايير الاخرى التي يقررها مجلس الوزراء بما في ذلك قيمة الايجار السنوي الصافي للمتر المربع الواحد لمختلف انواع الابنية المقدرة من قبل لجنة يعينها وزير المالية لهذه الغاية من بين رؤساء لجان التخمين واعضاؤها .

ثانيا : بالغاء عبارة ( ستة في المائة ) الواردة في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( اثنين بالمائة )

المادة ٣ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

٢ - تبلغ لجنة التخمين كل مالك تم تخمين ملكه اخبار تخمين خاص حسب النموذج الذي يقرره وزير المالية ، ويجرى تبليغ الاخبار بتسليمه للمالك او لاي فرد من افراد عائلته ممن يسكنون معه او بارساله بالبريد المسجل الى عنوانه المعروف ، على انه اذا كان للمالك اكثر من مالك واحد فيعتبر تبليغ اخبار التخمين الى احد الشركاء تبليغا لهم جميعا .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

#### المادة ١١ -

أ - تحقق الضريبة التي تفرض بمقتضى هذا القانون من بداية السنة التي تلي تقدير التخمين الاولي بصرف للنظر عن وقوع اعتراض او استئناف عليه .

ب - في حالة وقوع اعتراض او استئناف على التخمين الاولي تقيد الضريبة التي يدفعها المالك في حساب الامانات لدى المحاسب ريثما يصدر القرار النهائي بشأن التخمين .

ج - تجبى الضريبة من المالك او الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه .

المادة ٥ - تعديل المادة (١٢) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٥) التالية اليها : -

٥ - يعفي وزير المالية المالك من نصف الضريبة المستحقة على البناء ، اذا اثبت ان هذا البناء لم يشغل بأي صورة من الصور طيلة السنة التي تحققت الضريبة عنها : -

المادة ٦ - تعديل المادة (١٣) من القانون الاصيل على النحو التالي : -

اولا : بالغاء عبارة (سبعة عشر في المائة) الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( عشرة بالمائة ) .

ثانيا : بالغاء عبارة ( عشرة في المائة ) الواردة في البند (ب) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( اثنان بالمائة ) .

١٩٨٤/١/٤

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحظية ووزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايسوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المقتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير العمل الدكتور جواد المناني

هذا من الأصول



## نحسب الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

### قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤

#### قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات

##### ومناطق تنظيمها

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المجارى العامة للبلديات ومناطق تنظيمها لسنة ١٩٨٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الاصيل بالاستعاضة عن عبارة ( مقدارها ٤٪ اربعة بالمائة ) الواردة فيها بعبارة ( مقدارها ٣٪ ثلاثة بالمائة ) .

١٩٨٤/١/٤

#### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سالم مساعده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير
وزير الخارجية بالوكالة	المواصلات	العدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
وزير النقل	التصوين	والمقدسات الاسلامية
المهندس علي السحيبات	ابراهيم ايوب	كامل الشريف
وزارة التنمية الاجتماعية	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
انعام المفتي	الصحة	الزراعة والتطعيم
	الدكتور زهير ملحس	الدكتور سعيد التسل
وزير	وزير	وزير
الداخلية	الشؤون البلدية	الاقتصاد العامة
احمد عبيدات	والقروية والبيئة	الصناعة والتجارة
	حسن المومني	المهندس عوني المصري
		وليد مصفور
		الدكتور جواد العناني

## نحسب الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي تأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

### قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٤

#### قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة

##### امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٨٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢١) من القانون الاصيل بالغاء نسبة ( ٤٪ ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بنسبة ( ٣٪ ) .

١٩٨٤/١/٤

#### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سالم مساعده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير
وزير الخارجية بالوكالة	المواصلات	العدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
وزير النقل	التصوين	والمقدسات الاسلامية
المهندس علي السحيبات	ابراهيم ايوب	كامل الشريف
وزارة التنمية الاجتماعية	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
انعام المفتي	الصحة	الزراعة والتطعيم
	الدكتور زهير ملحس	الدكتور سعيد التسل
وزير الداخلية	وزير	وزير
احمد عبيدات	الشؤون البلدية	الاقتصاد العامة
	والقروية والبيئة	الصناعة والتجارة
	حسن المومني	المهندس عوني المصري
		وليد مصفور
		الدكتور جواد العناني

كلنا من المرحلي



## مجلس النواب

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٤

### قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة ١٩٨٤ ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وازادة الفقرة (ب) التالية اليها :-  
ب - ( تتمتع النقابة بالشخصية المعنوية ولها بهذه الصفة الحق في امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها والتصرف بها على اي وجه قانوني ولها ان تقاضي وتقاضي وفق القوانين والانظمة المعمول بها ، ولها توكيل المحامين لتمثيلها في القضايا التي تقيمها او تقام عليها) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - ١ - بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ - ان يكون قد نال شهادة الطب من جامعة معترف بها بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة في الفرع العلمي او ما يعادلها وتوفر فيها الشروط التي يقرها مجلس التعليم العالي بين وقت وآخر ولغايات هذا القانون يجري الاعتراف بالجامعة او رفضه او الغاؤه بقرار من مجلس التعليم العالي ويعد جدولاً بالجامعات المعترف بها على هذا الوجه وينشر الجدول وما يطرأ عليه من تعديل بالازافة او الحذف في الجريدة الرسمية .

٢ - لايسري شروط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة في الفرع العلمي على الاشخاص الذين التحقوا بالجامعات لدراسة الطب قبل العمل بهذا القانون :-

ب - بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (ج) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢ - الاختصاصي الاردني الحاصل على شهادة الاختصاص وفقاً لقانون المجلس الطبي الاردني

رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ او اي تشريع يحل محله .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - يقرر الوزير ترخيص الطبيب لممارسة المهنة خلال شهر من تاريخ تبلغه قرار النقابة بقبول انتسابه لها وذلك لسنة واحدة وتجدد بعد انتهائها لمدة خمس سنوات وفقاً للشروط التي يحددها النظام الخاص بترخيص الاطباء لممارسة المهنة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - تستوفي الوزارة رسماً مقداره خمسة عشر ديناراً عن الترخيص للطبيب العام وخمسة وعشرين ديناراً لطبيب الاختصاص .

ب - تستوفي النقابة من الطبيب عند قبولها طلب انتسابه اليها رسوم التسجيل وفقاً للأنظمة المعمول بها في النقابة .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ - على كل طبيب بما في ذلك الطبيب الاختصاصي عند ترخيصه لأول مرة لممارسة المهنة ان يعمل لدى الوزارة أو الخدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة الأردنية في وظيفة طبية لمدة سنتين اذا كلف بذلك وتم تعيينه فيها .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها :

هـ - ١ - يجوز تسجيل الطبيب المقبول لدخول امتحان الاختصاص لدى المجلس الطبي الأردني تسجيلاً مؤقتاً على النحو الوارد في البنود اللاحقة شريطة أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (د) و (هـ) من المادة (٨) من هذا القانون .

٢ - يفتح في النقابة سجل خاص يسمى (سجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب) تدرج فيه أسماء الأطباء الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة ، وعلى طالب التسجيل ان يقدم للوزير والنقابة الوثائق المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون ووثيقة من المجلس الطبي الأردني بقبوله لدخول امتحان الاختصاص الذي يعقده المجلس .

٣ - يبقى التسجيل في (سجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب) قائماً لمدة سنتين ، فاذا حصل الطبيب المسجل على شهادة الاختصاص من المجلس الطبي الأردني خلال هذه المدة فيجري تسجيله وترخيصه كطبيب اختصاص ، فاذا لم يحصل على تلك الشهادة يرفع اسمه من السجل بصورة نهائية ولا يجوز تسجيله فيه مرة أخرى ، وبحق له في هذه الحالة التسجيل والترخيص كطبيب عام اذا اجتاز الفحص الاجالي للأطباء ولا يتمتع عليه التقدم لامتحان الاختصاص في اي وقت .

٤ - يصدر الوزير للطبيب المسجل في (سجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب) اجازة مؤقتة يسمح له بموجبه العمل في المؤسسات او المراكز الطبية او المستشفيات المعترف بها وعيادات الاختصاص الخاصة وذلك تحت اشراف أطباء اختصاصيين ، ولا يحق له ممارسة المهنة بصورة مستقلة او فتح عيادة خاصة به .

المادة ٨ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :



## المادة (١٨)

للهيئة العامة بناء على تنسيب المجلس :

- أ - وضع أو تعديل الدستور الطبي ووضع لأئحة آداب ممارسة المهنة وإدخال أي تعديل عليها .  
ب - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة بما في ذلك التعديلات التي يراد إدخالها عليها .

المادة ٩ - يلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

## المادة (١٩)

أ - تدعى الهيئة العامة إلى اجتماع عادي خلال النصف الثاني من شهر آذار من كل سنة للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها .

ب - يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفق أحكام المادة (٢٥) من هذا القانون وفي الموعود المنصوص عليه فيها .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

## المادة (٢٣)

أ - يعلن النقيب عن فتح باب الترشيح لمركز النقيب وأعضاء المجلس قبل موعد اجتماع الهيئة العامة الذي تعقده في السنة التي سيجري فيها انتخابات النقابة بثلاثين يوماً وليلة خمسة عشر يوماً تنتهي قبل موعد عقد اجتماع الهيئة العامة السنوي بخمسة عشر يوماً ويقدم طلب الترشيح إلى مكتب النقابة مباشرة مقابل إيصاف أو يرسل إليه بواسطة البريد المسجل ويتولى النقيب بعد انتهاء المدة المحددة للترشيح إعلان أسماء المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون في النقابة .

ب - إذا لم يتقدم لمركز النقيب إلا مرشح واحد اعتبر فائزاً به بالتركية كما يعتبر المرشحون لعضوية المجلس فائزين بالتركية إذا كان عددهم مساوياً للعدد المقرر لأعضاء المجلس .

ج - إذا لم يتقدم أي مرشح لمركز النقيب أو كان عدد المرشحين لعضوية المجلس أقل من العدد المقرر فيعلن النقيب تمديد مدة الترشيح لغاية الساعة السادسة من مساء اليوم السابق لليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

المادة (١١) - يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

## المادة (٢٤)

أ - يشترط في النقيب أن يكون أردنياً وأن لا يكون وزيراً أو موظفاً في الحكومة أو في أي من مؤسساتها الرسمية العامة أو موظفاً في هيئة دولية أو مؤسسة أجنبية وأن يكون قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن عشر سنوات وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بعقوبة تأديبية فرضت عليه بمقتضى هذا القانون تزيد على عقوبة التنبيه .

ب - يشترط في عضو المجلس أن يكون أردنياً قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بعقوبة تأديبية فرضت عليه بمقتضى هذا القانون تزيد على التنبيه .

المادة ١٢ - يلغى نص الفقرة (٦) من المادة (٣٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٦ - تأسيس الجمعيات الطبية .

المادة ١٣ - يلغى نص المادة (٧١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ - على الطبيب أن يعلم النقابة بالعقود التي أبرمها أو يبرمها مع أي شركة أو مؤسسة بما في ذلك المؤسسات والمصالح المملوكة لأفراد ويستخدمون أشخاصاً ومتفعين لتقديم الرعاية الطبية للعاملين لدى تلك الشركات والمؤسسات والمصالح سواء كان ذلك على سبيل التفريغ أو عدم التفريغ ويشترط في ذلك ما يلي :

١ - أن يودع الطبيب نسخة من كل عقد يبرمه بمقتضى أحكام هذه المادة لدى النقابة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع عليه وأن يدفع الرسم المقرر عن كل عقد .

٢ - أن لا يزيد عدد الشركات والمؤسسات والمصالح التي تعاقد أو يتعاقد معها الطبيب بمقتضى أحكام هذه المادة على العدد الذي يحق له إبرامه لغايات تقديم الرعاية الطبية للعاملين لدى تلك الشركات والمؤسسات والمصالح على سبيل عدم التفريغ لها .

ب - تسري هذه المادة على الطبيب العام والطبيب الاختصاصي ويتم تنظيم كيفية تنفيذ أحكامها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية بما في ذلك تحديد عدد العقود التي يحق للطبيب إبرامها بموجبها والرسم الواجب دفعه عن كل عقد .

١٩٨٤/١/٤

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الإعلام عدنان أبو غوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان خورن	وزير العدل أحمد عبدالكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحبات	وزير التكوين أبراهيم أيوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	
وزيرة التنمية الاجتماعية أنعام الخنسي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير البيئة حسن المومني	وزير الشؤون البلدية والمهنيين المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير العمل جواد العناني

هكذا من الأشغال



## نحس الحسين لله ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٨  
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون  
المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة  
في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٨٤

### قانون تشجيع الاستثمار

#### الفصل الاول - اسم القانون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٤) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### الفصل الثاني - التعاريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة  
الوزير : وزير الصناعة والتجارة  
اللجنة : لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب احكام هذا القانون  
الموجودات الثابتة : الآلات والمآكنات والاجهزة والمعدات واللوازم الاخرى وقطع الغيار اللازمة لها والتي تستورد بغرض اقامة اي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون او توسيعه بالانواع والاعداد والكميات والقيم التي توافق عليها اللجنة .  
الرسوم : رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم والعوائد التي تستوفى على الموجودات الثابتة عند استيرادها .

الضرائب : ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية.  
المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة

تقسم المملكة لغايات هذا القانون الى مناطق تنتمي نصف الى ثلاث فئات (أ) و (ب) و (ج) حسب درجة التطور الاقتصادي في كل منها ، ويجلده مجلس الوزراء حدود كل منها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية ، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل تلك الحدود كل خمس سنوات حسب حاجات ومتطلبات التنمية فيها .

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية من اللجنة ان يستثنى قطاعاً أو أكثر في اي من مناطق التنمية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وان تطبق على هذا القطاع الإعفاءات والتسهيلات والامتيازات الممنوحة لأي قطاع في اي منطقة اجزى

المادة ٤ - أ - لغايات تنفيذ احكام هذا القانون فإن عبارة رأس المال العربي أو الاجنبي تعني القيمة المقدرة لكل منها وتحدد على النحو التالي :-

١ - رأس المال في صورة عملة اجنبية قابلة للتحويل ، يحولها عربي أو اجنبي بقصد الاستثمار في المملكة .

٢ - الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع بقصد الاستثمار فيه .

٣ - الحقوق المعنوية كالترخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة والمستثمرة في مشاريعها ، والتي يملكها عرب أو اجانب غير مقيمين في المملكة .

٤ - ارباح ومكاسب استثمار رأس المال العربي أو الاجنبي المحولة إلى رأس مال عن طريق استثمارها .

ب - تقوم الوزارة بتقدير قيمة رأس المال وتقرير ما اذا كان قد استورد لغايات المشروع وكان من رؤوس الأموال التي تنطبق عليها احكام البندين (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

#### الفصل الثالث - لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٥ - أ - تشكل لجنة تشجيع الاستثمار على الوجه التالي :-

١ - الوزير  
٢ - وكيل وزارة الصناعة والتجارة  
٣ - ممثل عن دائرة ضريبة الدخل يعينه وزير المالية  
٤ - ممثل عن دائرة الجمارك يعينه وزير المالية / الجمارك  
٥ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط  
يعينه رئيس المجلس القومي للتخطيط  
٦ - ممثل عن البنك المركزي الاردني يعينه محافظ البنك  
٧ - ممثل عن مديرية تشجيع الاستثمار في الوزارة يعينه الوزير  
٨ - ممثل عن مديرية الصناعة في الوزارة يعينه الوزير  
٩ - ممثل عن بنك الانماء الصناعي  
يعينه مجلس ادارة بنك الانماء الصناعي  
١٠ - ثلاثة عن القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء  
بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد  
اعضاء

ب - تجتمع اللجنة مرة واحدة على الاقل كل شهرين بناء على دعوة الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويتألف النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون احدهم الرئيس او نائبه في حالة غيابه ، وتتخذ قرارات اللجنة بالاكثرية العددية للحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايده رئيس اللجنة .

ج - اذا كان لأي عضو مصلحة في اتخاذ قرار من قرارات اللجنة فعليه ان يعلن ذلك وان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .

د - الوزير أن يدعو مختبها أو أكثر لحضور اجتماعات اللجنة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له الحق في التصويت

هكذا من الله على



٨ - يعين الوزير احد موظفي مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة امينا لسكر اللجنة .

المادة ٦ - تمارس اللجنة الصلاحيات والمهام التالية :-

أ - تعريف المستثمر العربي والاجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص بمختلف وسائل الاعلان والنشر ، وبيان الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لغايات تشجيع الاستثمار في المملكة .

ب - جمع وتنسيق ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية في مختلف المشاريع الاقتصادية واجراء الاتصالات مع الجهات التي ترغب في الاستثمار في المملكة .

ج - الاجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الاحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تمنى بالاستثمار وتعريف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات العلاقة في المملكة .

د - تقديم التواصي لمجلس الوزراء بشأن اعتبار اي مشروع مشروعاً اقتصادياً او مشروعاً اقتصادياً مصداقاً بالمعنى المقصود في هذا القانون ومنحه الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها فيه .

هـ - التوصية الى مجلس الوزراء بالموافقة على طلبات نقل ملكية رأس المال المستثمر او اي جزء منه في اي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون من اردني الى غير اردني او من غير اردني الى اردني ، وذلك وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها .

و - التوصية الى السلطات المختصة باتخاذ الاجراءات التي من شأنها توفير الجو الملائم للاستثمار .

ز - النظر في اي امور اخرى تتعلق بتشجيع الاستثمار يعرضها عليها رئيس اللجنة .

#### الفصل الرابع - المشروع الاقتصادي

المادة ٧ - يعتبر المشروع اقتصادياً اذا كان في احد القطاعات التالية وتوفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون :-

أ - الصناعة والتعدين .

ب - الزراعة والثروة الحيوانية .

ج - السياحة والفنادق ( باستثناء النقل السياحي ) .

د - النقل البحري .

هـ - المستشفيات .

و - التعليم .

المادة ٨ - أ - اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة فيه عن ( ٣٠.٠٠٠ ) ثلاثين ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة ( أ ) وعن ( ٢٠.٠٠٠ ) عشرين ألف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة ( ب ) وعن ( ١٠.٠٠٠ ) عشرة آلاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة ( ج ) .

ب - اذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن ( ٢٥.٠٠٠ ) خمسة وعشرين ألف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة ( أ ) وعن ( ١٥.٠٠٠ ) خمسة عشر ألف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة ( ب ) وعن ( ٥.٠٠٠ ) خمسة آلاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة ( ج ) .

ج - واذا كان المشروع في الفنادق من قطاع السياحة فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان يكون في منطقة تنمية فئة ( ب ) او ( ج ) وان لا يقل تصنيفه عن نجمتين .

د - واذا كان المشروع في قطاع النقل البحري فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان تكون بواخره او مراكبه مخصصة لنقل البضائع او الركاب او كليهما .

هـ - واذا كان المشروع في قطاع المستشفيات فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل سعته عن ( ١٥ ) خمسة عشر سريراً وان يكون موافقاً عليه كاستشفى من السلطات الصحية المختصة .

و - واذا كان المشروع في قطاع التعليم فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان يكون في مجال المهن او الحرف الطيبة او الهندسية او الصناعية او التجارية او فيها جميعاً .

ز - يشترط في جميع الاحوال ان يكون المشروع حائزاً على موافقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع .

المادة ٩ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيب اللجنة وله الموافقة على اعتبار المشروع اقتصادياً او رفض اعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي في أي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات ( أ - هـ ) من المادة ( ٨ ) من هذا القانون من الرسوم ، واما في قطاع التعليم فيعفى من الرسوم ما يستورد لحساب المشروع الخاص به من المعدات والادوات المخبرية والاجهزة اللازمة للتعليم المهني والطبي والهندسي والصناعي والتجاري ويشترط في منح هذه الاعفاءات ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ اعتبار المشروع اقتصادياً .

ب - يسمح باعفاء قطع الغيار من الرسوم بما لا يزيد قيمته على ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة ، شريطة ان يتم استيرادها خلال مدة خمس سنوات من تاريخ اعتبار المشروع اقتصادياً .

ج - للجنة ان تعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي اذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ او بسبب تغير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطع غيارها .

#### الفصل الخامس - المشروع الاقتصادي المصدق

المادة (١١) يعتبر المشروع « اقتصادياً مصداقاً » اذا كان في احد القطاعات التالية :-

أ - الصناعة والتعدين .

ب - الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الاسماك .

ج - الفنادق السياحية والنقل السياحي .

د - المستشفيات .

المادة ١٢ - توضع المعايير والاسس التي يتحدد بموجبها اعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصداقاً بنظام يصدر لهذه الغاية على ان تتوفر فيه الشروط التالية بالاضافة الى تلك المعايير والاسس :-

أ - اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن ( ١٠.٠٠٠ ) مائة ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة ( أ ) وعن ( ٥.٠٠٠ ) خمسين ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة ( ب ) وعن ( ٢.٥ ) خمسة وعشرين ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة ( ج ) .

هكذا من الأشغال



ب- وأذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن (٣٥٠٠٠) خمسة وثلاثين ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج).

ج - وإذا كان المشروع في قطاع الفنادق السياحية أن لا يقل تصنيف الفندق من قبل وزارة السياحة عن ثلاثة نجوم وأن يكون في منطقة تنمية فئة (ب) أو فئة (ج) .

د - وإذا كان المشروع في قطاع النقل السياحي ان لا تقل قيمة الباصات المعدة خصيصا لنقل السياح والتي تتوفر فيها المواصفات التي تقرها وزارة السياحة عن (٥٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار .

١ - وإذا كان المشروع في قطاع المستشفيات ان يكون موافقا عليه كمستشفى من قبل السلطات الصحية المختصة وان لا تقل سعته عن (٣٠) سريرا اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٢٠) عشرين سريرا اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج).

و - أن يكون المشروع حائزاً على موافقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع .

المادة ١٣ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيبات اللجنة وله الموافقة على اعتبار المشروع اقتصاديا مصدقا يتمتع بالاعفاءات من الرسوم والضرائب التي تنص عليها احكام هذا القانون او رفض اعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### الفصل السادس - الاعفاءات من الرسوم والضرائب

المادة ١٤ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي المصدق في أي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - و) من المادة (١٢) من هذا

القانون من الرسوم شريطة أن يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ اعتبار المشروع اقتصاديا مصلدا.

ب - يسمح باعفاء قطع الغيار من الرسوم بما لا يزيد قيمته على (١٠٪) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة ، شريطة ان يتم استيرادها خلال خمس سنوات من تاريخ اعتبار المشروع اقتصاديا مصدقا .

ج - اللجنة ان تعفي من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي المصدق ، اذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ او بسبب تغير سعر التحميل على المرحلات الدولية.

المادة ١٥ - على اللجنة ان تراعي تفصيل الانتاج المحلي على المستورد عند اقرار اعطائه الموجدات التابعة لأي مشروع اقتصادي او اقتصادي يصدر بمقتضى احكام هذا القانون ، طالما ان الانتاج المحلي يفي بمتطلبات المشروع

مادة ١٦ - ١ - تعفى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب التجارية.

... (١٩٤٨) من الارباح وبنسبة ...

[illegible][illegible]

...the fact that the *Journal* is a journal of the American Psychological Association, the largest and most prestigious of the psychological organizations in the United States, and that it is the only journal of the Association to publish research in the area of child psychology.

\_\_\_\_\_

1. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 284: 1012-1016.

५५

٢ - لمدة (١٠) عشر سنوات متتالية ، تعفى الثماني سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح

وبنسبة (٦١٪) من الأرباح للسنتين التاليتين إذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ب).

٣ - لمدة (١٢) اثنتي عشر سنة متتالية اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج) .

ب - مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة زيادة مدة الاعفاء الواردة في البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة مدة سنتين إذا كان المشروع مملوكاً لشركة مساهمة عامة .

ج - مع مراعاة أحكام الفقرة (د) من هذه المادة تسري مدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من تاريخ يوم بدء الإنتاج أو العمل على أن لا تتجاوز مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتبار المشروع اقتصادياً مبدئياً في الجريدة الرسمية ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة منح المشروع مهلة أطول من تلك المدة إذا كان تنفيذه يتطلب ذلك .

د - إذا استغرق تنفيذ المشروع مدة أكثر من ثلاث سنوات أو أكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء فتحسم مدة التجاوز من أصل مدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـ - للجنة منح مدة انتاج أو تشغيل تجريسي المالك المشروع الاقتصادي المصدق لا تتجاوز أربعة أشهر يعتبر الانتاج أو التشغيل قد بدأ فعلا بعد انتهائها مباشرة لغايات هذا القانون .

المادة - ١٧ أ - بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ( ١٦ ) من هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعفاء ما يعادل ( ٢٥ ٪ ) من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق ممن ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسيع المشروع وذلك لمدة سنتين اذا كان في منطقة تنمية من الفئة ( أ ) ولمدة ثلاث سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة ( ب ) ولمدة اربع سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة ( ج ) .

ب- يشترط لمنح الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن (٢٥٪) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصل وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من تاريخ يوم الانتاج او العمل بعد التوسيع .

ج - يعني التوسيع لغايات تطبيق احكام هذا القانون ، اية زيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع الاقتصادي المصدق تؤدي به الى زيادة لا تقل عن (٥٠٪) خمسين بالمائة من طاقته الانتاجية قبل اجراء التوسيع

المادة ١٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج او العمل بما في ذلك بعد توسيع المشروع وذلك قبل طرح اي منتجات في الاسواق او تقديم اي خدمات الى الجمهور حسب واقع الحال وفي حالة التخلّف عن القيام بذلك يجوز للوزير اعتبار تاريخ بدء الانتاج او العمل في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتباره مشروعا اقتصاديا مصدقا في الجريدة الرسمية .

المادة ١٩ - اذا انتقلت ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بموافقة اللجنة للبيع او بأي طريقة اخرى من طرق انتقال الملكية ، فان المالك الجديد للمشروع يحل محل المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ، ولا يمنع المالك الجديد أية امتيازات اخرى منحه من قبل المالك القديم فيها لو واصل استثمار المشروع .

١٥٠٠



### الفصل السابع - إعفاءات اضافية

المادة ٢٠ - أ - للمستثمرين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا (٧٠٪) من صافي رواتبهم وتمويضاتهم الى خسارج المملكة بموافقة اللجنة وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تمويضات انتهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني .

ج - لا تسري احكام هذه المادة اذا كان الاخصائي بن غير الاردنيين شريكاً في شركة عادية او مساهماً في شركة مساهمة خصوصية تملك المشروع .

المادة ٢١ - مع مراعاة احكام قانون ضريبة الدخل الساري المفعول تعفى من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية ما يلي :-

أ - فوائد الودائع والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

ب - فوائد الودائع في البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وصندوق التوفير البريدي .

ج - فوائد التوفيرات والمدخرات في صناديق الادخار والتقاعد والضمان الاجتماعي .

د - فوائد سندات الدين وجوازها التي يصدرها البنك المركزي الاردني لصالح الخزينة او المؤسسات العامة او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

هـ - فوائد سندات الاقراض التي تصدرها الشركات العامة التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها .

و - فوائد او ارباح القروض الخارجية التي تقرضها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

ز - بدل الايجار المقدر لابنية السكن التي يشغلها مالكوها لغايات السكن سواء كانوا من الاردنيين او من رعايا الدول العربية .

المادة ٢٢ - أ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يعفي في كل سنة مالية بما لا يزيد على (١٠٪) عشرة بالمائة من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق لاي مشروع في قطاع الصناعة او التعدين من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية اذا جرى تخصيص ذلك المبلغ لانشاء ابنية سكن للمستثمرين والعمال في المشروع اما مباشرة او عن طريق المساهمة مع مؤسسة الاسكان او المؤسسات المتخصصة او لانشاء الابنية الثقافية او الصحية لاولئك المستثمرين والعمال بشرط موافقة وزارة العمل على ملازمة الابنية للاغراض التي اقيمت من اجلها ، كما تعفى كذلك النفقات السنوية التي تتربى على ادارة وصيانة تلك الابنية .

ب - اذا لم يتم ذلك المشروع باتمام ابنية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة قصتها ثلاث سنوات من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية او اجازتها ، فيعتبر الدخل الذي اعفي بموجب تلك الفقرة خاضعاً للضريبة خلال السنة التي تلي تلك المدة مباشرة وذلك بالرغم من

مضي المدة التي يجوز اعادة النظر في التقدير خلالها الذي اجري على مالك المشروع من قبل دائرة ضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل الساري المفعول عن تلك السنة :

المادة ٢٣ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يعفي من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية في كل سنة مالية مبلغاً لا يزيد عن (١٠) عشر آلاف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق لاي مشروع في قطاع الصناعة والتعدين اذا جرى تخصيص وانفاق ذلك المبلغ في اي من الأغراض التالية :-

١ - تدريب المستثمرين والعمال ضمن برامج توافقت عليها مؤسسة التدريب المهني وتنفذت اشرافها  
٢ - اجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير وتحسين الانتاج بالاتفاق مع احدى الجامعات الاردنية او الجمعية العلمية الملكية او احدى المؤسسات العامة .

ب - تشترط للاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة المباشرة في التدريب و اجراء البحوث والدراسات خلال سنة واحدة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء على اعفاء كل مبلغ خصص للقيام بتلك الاغراض وان يبرز الوثائق التي تثبت اتفاق المبلغ فيما خصص له .

المادة ٢٤ - أ - بالرغم مما ورد في قانون ادارة املاك الدولة المعمول به ، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تفويض المساحات اللازمة من املاك الدولة لاي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون المنشأ في منطقة تنمية فئة (ج) بدون مقابل ، على ان تحدد هذه المساحات وفقاً لحاجات المشروع الضرورية

ب - في حالة اقامة المشروع او نقله الى مكان آخر او تصفيته او اذا تبين ان المساحات التي فوضت له قد استعملت كلياً او جزئياً في غير الاغراض التي فوضت من اجلها او تم تأجيرها او بيعها او انها تزيد عن حاجة المشروع الفعلية فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعتبار قراره بتفويض تلك الاراضي كلياً او جزئياً حسب مقتضى الحال لاغياء وإعادة ملكيتها الى الدولة وتسجيلها باسمها

### الفصل الثامن - احكام عامة

المادة ٢٥ - أ - يعامل رأس المال العربي والاجنبي المستثمر في اي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون معاملة مساوية لرأس المال المحلي سواء اكان استثماره بالاشتراك معه او بصورة مستقلة بما في ذلك الاعفاء من الرسوم والضرائب .

وتضمن الحكومة لرأس المال العربي او الاجنبي المتمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى احكام هذا القانون وعدم الغائها او خفضها او المساس بها بمقتضى اي تشريع آخر .

ب - تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الاموال العربية بمقتضى احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية واية تعديلات تطرأ عليها .

المادة ٢٦ - يتم تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد الى المملكة واستثمر فيها بمقتضى احكام هذا القانون او اي تشريع آخر سابق عليه الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني على ان يحول القسط الاول منها بعد مرور سنتين من تاريخ يوم بدء الانتاج او العمل وللوزير في حالات خاضة الموافقة على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الى خارج المملكة دون التقيد بهذه المدد والاقساط المحددة بها ويشترط ان يكون مالك رأس المال قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه .

هذا من الأصول



المادة ٢٧ - تحول الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني الارباح والمكاسب وحصص ارباح الاسهم والقوائد المتأتية عن استثمار رأس المال العربي او الاجنبي او المعاد استثمارها والتي سبق ان استوردت الى المملكة واستثمرت فيها بمقتضى احكام هذا القانون او اي تشريع سابق عليه .

المادة ٢٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق القيام بما يلي :-

أ - اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج او العمل حسب مقتضى الحال .

ب - مسك حسابات منظمة حسب متطلبات المشروع ونوع الانتاج او الخدمات التي يقدمها ؛

ج - مسك سجل للموجودات الثابتة تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها وبيان مستقل لسجل قطع الغيار التي اعفيت من الرسوم بمقتضى احكام هذا القانون ؛

د - تقديم ميزانية مصدقة من مدقق حسابات قانوني - مشتملة على حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر وذلك خلال الثلاثة اشهر التي تعقب مباشرة انتهاء السنة المالية للمشروع .

هـ - تقديم اي كشوفات او بيانات او وثائق تطلبها الوزارة وتعلق بالمشروع وتنفيذه وتشغيله ؛

و - السماح لاي موظف حكومي مفوضاً خطياً من الوزارة ، ان يدخل خلال ساعات الدوام اي مشروع لتدقيق حساباته ، وسجل الموجودات الثابتة والقوائم والمستندات واي وثائق اخرى خاصة به ، وان يطلع على الموجودات والمواد الاولية والسلع المنتجة وان يطلب اية ايضاحات بشأنها وذلك بقصد التأكد من الالتزام باحكام هذا القانون .

المادة (٢٩) أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلغى كل او بعض الاعفاءات من الرسوم والضرائب الممنوحة لاي مشروع تطبيق عليه احكام هذا القانون اذا تبين ان تلك الاعفاءات قد منحت استنادا الى معلومات كاذبة او اذا خالف اصحاب المشروع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وينشر قرار مجلس الوزراء بذلك في الجريدة الرسمية ؛

ب - يترتب على اصحاب المشروع دفع جميع الرسوم والضرائب التي كانوا قد اغفوها بمقتضى احكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم او تبليغ اي منهم بقرار الالغاء .

المادة (٣٠) أ - لا يجوز استعمال الموجودات الثابتة التي اعفيت من الرسوم وفقاً للمادتين (١٠) و (١٤) من هذا القانون في اي مشروع آخر غير المشروع الاقتصادي المصدق او في اي وجه اخر غير الذي استوردت من اجله كما لا يجوز تأجيرها او بيعها الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع جميع الرسوم التي كانت ستتحقق عليها عند استيرادها في ذلك الوقت ؛

ب - اذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي او الاقتصادي المصدق او تم تأجيرها او بيعها بدون موافقة اللجنة فيتوجب دفع مثلي الرسوم المتحققة على تلك الموجودات وفقاً لاحكام الفقرة (أ) المشار اليها ؛

ج - تدفع الرسوم التي تحققت بمقتضى احكام اي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ قرار اللجنة بشأنها .

المادة ٣١ - أ - مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون ، يحظر استعمال الابنية والاراضي التي يملكها المشروع الاقتصادي المصدق والتي اجري اغفالها من ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق

البلدية (المسقفات) وفقاً لاحكام هذا القانون في اي مشروع آخر الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع تلك الضريبة عنها . كما لو انها لم تمنح الإغفاء اصلاً .

ب - اذا ظهر بأن الابنية والاراضي المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة فيتوجب دفع مثلي ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية (المسقفات) المترتبة عليها وفقاً لاحكام الفقرة (أ) المشار اليها .

ج - تدفع الضريبة المتحققة بمقتضى اي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ قرار اللجنة بشأنها .

المادة ٣٢ - أ - لا تسري احكام المواد (٧) و (٨) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٤) و (١٦) من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه .

ب - يستمر أي مشروع جرت الموافقة على اعتباره اقتصادياً او اقتصادياً مصدقاً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات من الرسوم والضرائب التي منحت بموجب ذلك القانون دون ان يمنع اي زيادة في الاعفاءات من الرسوم والضرائب الواردة في هذا القانون .

المادة ٣٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٣٤ - يلغى قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه وأي تشريع آخر تعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/٨

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عدنان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النفل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقات والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المقتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النفل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة والصناعة والتجارة المهندس عوني المصري	وزير العمل الدكتور جواد العناني

هكذا من المأهول



## نص المرسوم رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٨ تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونابر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

### قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ قانون مراقبة اعمال التامين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون مراقبة اعمال التامين لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### الفصل الاول

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤمن	وزارة	وزارة الصناعة والتجارة
المؤمن له	الوزير	وزير الصناعة والتجارة
حامل عقد التأمين	المراقب	مراقب التأمين الذي يعينه الوزير
الاجرة	التأمين	اعمال التأمين واعادة التأمين
الشركة	عقد التأمين	وثيقة ( بوليصة ) التأمين التي يصدرها المؤمن وتشمل اي تعهد او اي ملحق بها على ان لا تنطوي على اي اخلال بتعريف عقد التأمين المنصوص عليه في القانون المدني .
الفرع	شركة التأمين التي تؤمن مباشرة او بواسطة وكيل تأمين معتمد	شركة التأمين التي تؤمن مباشرة او بواسطة وكيل تأمين معتمد
وكيل التأمين المعتمد	الشخص الصادر باسمه عقد التأمين	الشخص الصادر باسمه عقد التأمين
الوكيل	الشخص الذي اكتسب حقوق عقد التأمين ابتداء او حول اليه بصورة قانونية	الشخص الذي اكتسب حقوق عقد التأمين ابتداء او حول اليه بصورة قانونية
	اجارة ممارسة اعمال التأمين الصادرة بموجب هذا القانون	اجارة ممارسة اعمال التأمين الصادرة بموجب هذا القانون
	شركة التأمين الاردنية او الاجنبية المجازة بموجب هذا القانون	شركة التأمين الاردنية او الاجنبية المجازة بموجب هذا القانون
	الفرع الذي يؤسس المؤمن لممارسة اعماله ويكون له صلاحية اصدار العقود باسم المؤمن	الفرع الذي يؤسس المؤمن لممارسة اعماله ويكون له صلاحية اصدار العقود باسم المؤمن
	الممثل القانوني الطبيعي او المعنوي الذي يقوم باعمال التأمين بالنيابة عن شركة اجنبية مسجلة ومجازة بممارسة اعمال التأمين بموجب هذا القانون ويمارس تلك الاعمال باسمها	الممثل القانوني الطبيعي او المعنوي الذي يقوم باعمال التأمين بالنيابة عن شركة اجنبية مسجلة ومجازة بممارسة اعمال التأمين بموجب هذا القانون ويمارس تلك الاعمال باسمها
	الشخص المفوض بممارسة اعمال التأمين باسم شركة تأمين اردنية او باسم فرع لشركة اجنبية مسجلة في المملكة او باسم وكيل تأمين معتمد	الشخص المفوض بممارسة اعمال التأمين باسم شركة تأمين اردنية او باسم فرع لشركة اجنبية مسجلة في المملكة او باسم وكيل تأمين معتمد

الخصائي تامين على الحياه	الشخص الحاصل على شهادة اخصائي تامين على الحياه من احدى المؤسسات التي تعترف بها الوزارة ويمارس مهنة تقدير قيمة عقود التأمين على الحياه والوثائق والحسابات المتعلقة بها ( والمعروف بالخبر الاكتواري )
الوسيط	الشخص الذي يعمل وسيطا بين المؤمن والمؤمن له بما في ذلك اعمال وساطة اعادة التأمين ويحق له التعامل مع اكثر من شركة تامين مجازة بموجب هذا القانون
احتياطي الاخطار السارية	هو المبلغ الذي يرصده المؤمن في نهاية السنة المالية لمقابلة الالتزامات التي قد تنشأ بعد انتهاء تلك السنة عن عقود تامين تم اصدارها قبل ذلك التاريخ وما زالت سارية المفعول باستثناء عقود التأمين على الحياه
الاحتياطي الحسابي	هو المبلغ الذي يرصده المؤمن في نهاية السنة المالية لمواجهة الحقوق التي قد تطرأ لحملة عقود التأمين على الحياه بموجب هذا القانون
احتياطي الادعاءات تحت التسوية	هو المبلغ الذي يرصد في نهاية السنة المالية مقابل حوادث وقعت وتم التصريح عنها قبل انتهاء تلك السنة ولا تزال تحت التسوية او لم تسدد بعد
البنك	اي بنك مرخص او اي شركة مالية مرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية في المملكة
مدقق الحسابات	مدقق الحسابات المرخص قانونا للعمل في المملكة

#### الفصل الثاني انواع التأمين

المادة ٣ - ١ - تشمل اعمال التأمين القيام بابة عملية للتأمين او عرض تلك العملية على الآخرين ، او اجتذابها او قبولها او تحويلها وتقدير او تخمين او تعديل او حل او تسوية اي ادعاء بالتأمين ناتج عن عقد التأمين .

ب - تقسم عمليات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون الى الانواع التالية على ان يدخل في اي منها كل ما يعتبر من اعمال التأمين مرعا وعادة في نطاق ذلك النوع .

١ - **التأمين على الحياة** . ويشمل اعمال التأمين التي تتعلق بالحياه والاخطار التي تتعرض لها او تطرأ عليها كالوفاة والعجز والشيخوخة والمرض .

٢ - **تأمين الادخار وتكوين الاموال** : ويشمل اعمال التأمين التي تقوم على اصدار وثائق او سندات او شهادات يلتزم بموجبهها المؤمن باداء مبلغ في تاريخ متبل دفعة واحدة او على عدة دفعات مقابل قسط او اقتساط يدفعها المؤمن له .

٣ - **التأمين ضد الحريق والاخطار الطارئة** : ويشمل التأمين عن الاضرار الناتجة عن الحريق، ولو كان الحريق ناجما عن الزلازل والصواعق والزواجع والعاصير والرياح والبرد والثلج والفيضانات والانفجارات وسقوط الطائرات والسفن الجوية الاخرى، والانفجارات المنزلية ، اما الاضرار الناتجة عن هذه الاخطار المشار اليها والتي لا تكون مصحوبة بالحريق فيمكن التأمين عليها ضمن عقد تأمين الحريق .

٤ - **التأمين من اخطار النقل** : ويشمل تأمين البضائع والمنقولات الاخرى بما في ذلك اجور الشحن ضد الاخطار التي تتعرض لها اثناء نقلها بحرا او جوا او برا ، وبجميع وسائل النقل المتعارف عليها ، كما يشمل الاخطار التي تتعرض لها اثناء وجودها بالمستودعات قبل وصولها الى مقصدها



النهائي ويشمل كذلك التأمين على اقسام السفن والطائرات والانبيا والمخاطبات والاختطاف التي تنشأ عن بنائها ، او صناعتها او استخدامها او اصلاحها او رسوها او جنوحها بمساعي ذلك الاضرار التي تصيب الغير من

#### ٥. التأمين ضد الحوادث :

ويشمل التأمين عن الاضرار الناجمة عن جميع الحوادث بما في ذلك حوادث المركبات وحوادث العمل والحوادث الشخصية والسرقة وسوء استعمال الابانة بما في ذلك الاضرار الناجمة عن المسؤولية المدنية بجميع اشكالها .

#### ٦. انواع التأمين الأخرى :

ويشمل انواع التأمين التي لم يرد ذكرها في هذه المادة .

### الفصل الثالث

#### شركات التأمين

المادة ٤ - تطبق احكام هذا القانون على جميع شركات التأمين .

المادة ٥ - لا يشترط ان تكون شركة التأمين مسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات . شريطة ان تكون الشركة الاردنية مساهمة عامة محدودة .

ب . لا يصرح لأي شركة تأمين اجنبية بالعمل في المملكة الا اذا اثبتت ان الدلة التي تمنحها اليها تجيز للشركات الاردنية العمل فيها ، وذلك باستثناء الشركات القائمة عند صدور هذا القانون .

المادة ٦ - لا يشترط ان لا يقل رأسمال الشركة الاردنية المدفوع عن مليون دينار .

ب . وان لا يقل رأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد عن اجمالي قيمة الودائع المبينة في الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا القانون .

المادة ٧ - ١ - على الشركات الاردنية قبل المباشرة في اعمالها ان تقدم تأميناً كودية مقدارها :

- ١ . مائة وخمسون الف دينار عن اعمال التأمين على الحياة .
  - ٢ . مائة وخمسون الف دينار عن اعمال التأمين على الادخار وتكوين الاموال .
  - ٣ . مائة الف دينار عن كل نوع من ممارسة كل نوع من انواع التأمين الأخرى .
- ب - على الشركات الاجنبية قبل المباشرة بامعالها ان تقدم تأميناً كودية مقدارها :
- ١ . مائة وخمسون الف دينار عن ممارسة اعمال التأمين على الحياة .
  - ٢ . مائة وخمسون الف دينار عن ممارسة اعمال تأمين الادخار وتكوين الاموال .
  - ٣ . مائة الف دينار عن كل نوع من انواع التأمين الأخرى .

ج - يترتب على الشركات القائمة توفيراً أو ضامها وفقاً لاحكام الفقرتين (١) و (ب) من هذه المادة خلال مدة ستة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وللوزير بناء على تنسيب المراقب تديدتها مدة لا تزيد على ستة اشهر أخرى .

المادة ٨ - ١ - تتكون الوديعه المصنوع عليها في المادة (٧) من هذا القانون مما يلي :

- ١ . ( ٢٥ ٪ ) نقداً كحد أدنى تودع في البنك باسم الشركة لأمر الوزير وله بتنسيب من المراقب ان يقرر زيادة هذه النسبة اذا رأى ما يبرر ذلك .
- ٢ . يكون باقي الوديعه على شكل اسهم أو اسناد قرض في شركات مساهمة عامة اردنية أو سندات دين صادرة عن حكومة المملكة أو البلديات أو المؤسسات الرسمية العامة الاردنية وتوضع اشارة الرهن على هذه الاسهم والسندات لأمر الوزير .
- ٣ . تقبل الاسهم والسندات المصنوع عليها في البنء (٢) من هذه الفقرة لا غرض الوديعه على اسباب قيمتها الاسمية أو السوقية ايها اقل .

٤ . تعود الفوائد والارباح الناتجة عن الوديعه للشركة .

ب - بالرغم من اي نص في اي قانون او تشريع آخر للوزير بناء على تنسيب محافظ البنك المركزي الاردني تعيين البنك الذي تودع فيه الوديعه .

المادة ٩ - مع مراعاة احكام المادتين (٧) ، (٨) من هذا القانون يجوز للوزير بناء على طلب الشركة الموافقة على استبدال اي نوع من انواع الودائع غير التقديرية بنوع آخر ، شريطة ان لا تقل قيمة الوديعه الجديدة عن قيمة الوديعه الاصلية .

المادة ١٠ - ١ - لا يجوز للبنك التصرف بالوديعه الموجود لديه او باي جزء منها باي صورة من الصور بما في ذلك اعادتها الى الشركة او تسليمها لأي شخص آخر ، الا بناء على حكم قطعي صادر من محكمة اردنية مختصة او استناداً الى اذن خطي مسبق من الوزير ، ويشترط في جميع الاحوال ان لا ينفذ اي حكم او قرار او اذن بالتصرف بالوديعه باي صورة من الصور الا بعد ان يقدم المراقب تقريراً يتضمن انه ليس على الشركة صاحبة الوديعه اي تبعه او التزامات مالية تتعلق باعمال التأمين التي تقوم بها او انبثقت عنها وان ينشر اعلاناً في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرة على الاقل قبل تنفيذ تسليم الوديعه او التصرف بها بطريقة أخرى بمدة لا تقل عن ستين يوماً بعد اعلان .

ب - للمحكمة ذات الاختصاص ولرئيس الاجراء حق حجز الوديعه مباشرة دون اخذ موافقة الوزير عن ديون ناتجة عن اعمال التأمين التي تقوم بها الشركة ولا يجوز حجزها لديون أخرى .

المادة ١١ - على كل من الشركة والبنك الموجودة لديه الوديعه ان يشعر المراقب باي نقص يطرأ على قيمة الوديعه وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من التاريخ الذي بدأ فيه حدوث النقص ويجوز للمراقب ان يطلب من الشركة والبنك في اي وقت المعلومات التي يراها ضرورية عن الوديعه ويترتب عليها تقديمها اليه خلال المدة التي يحددها لها .

المادة ١٢ - على المراقب ان يطلب من الشركة تكملة قيمة الوديعه اذا نقصت عن الحد المقرر لها بمقتضى احكام هذا القانون لأي سبب من الاسباب ، وعلى الشركة ان تكل قيمة الوديعه خلال مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ تبليغها طلب المراقب بذلك تحت طائلة ايقاف العمل باجازة الشركة ونقلاً لاحكام هذا القانون .

المادة ١٣ - يجب ان يكون مستخدمو الشركة من الاردنيين ، على انه يجوز لها ببوافقة المراقب المسبقة ان تستخدم اخصائيين في اعمال التأمين من غير الاردنيين لا يزيد عددهم على ثلاثة ، وللوزير ان يوافق على زيادة هذا العدد .

المادة ١٤ - ١ - يحظر على رئيس واعضاء مجلس ادارة اي شركة تأمين اردنية ومديرها العام او من يقوم مقامه ان يتقاضوا اي عمولة من اي عملية تأمين .

ب - لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة التأمين او مديرها العام ان يقوم باي عمل منافس لعمالها او الاشتراك في ادارة شركة أخرى مشابهة او منافسة لها .

### الفصل الرابع

#### شركات التأمين الاجنبية

المادة ١٥ - ١ - تمارس الشركة الاجنبية عملها في المملكة بواسطة :

١ - فرع واحد يديره مدير مفوض يمثل الشركة في المملكة او

٢ - وكيل تأمين معتمد .

ب - على الشركة الاجنبية اعلام المراقب خلال شهر واحد من تاريخ شغور مركز مدير الفرع او الوكيل المعتمد وعن استبدالها .

المادة ١٦ - يجب ان تتوفر الشروط التالية في كل من وكيل التأمين المعتمد ومدير الفرع .

هكذا من الأعمال



١ - أن يكون أردنياً مقيماً في المملكة .

ب - أن يكون عمره قد تجاوز إحدى وعشرين سنة .

ج - أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو الانحلال ولم يرد إليه اعتباره .

د - أن يكون الوكيل المعتد مسجلاً لدى أمين السجل التجاري وأن يكون من غاياته المسجلة تعاملات أعمال وكالات التأمين ، وإذا كان الوكيل المعتد شخصاً معنوياً فيجب أن يكون مسجلاً بموجب قانون الشركات وأن تتوفر في من يمثله الشروط الأخرى الواردة في هذه المادة .

المادة ١٧ - ١ - يجب أن يكون لدى وكيل التأمين المعتد وكالة عن الشركة مصدقة وفقاً للامور القانونية وأن تصح على تخويله الصلاحيات والحقوق التالية بخاصة :

١ - صلاحية إصدار عقود التأمين وإلحاقها ، وأن تكون الشركة مسؤولة عن العقود التي يصدرها ويكيلها المعتد .

٢ - حق تبثيل الشركة أمام المحاكم والهيئات الرسمية وغير الرسمية في المملكة .

٣ - تبليغ الانذارات وسائر الإشعارات والمراسلات الموجهة للشركة .

٤ - تزويد الوزير والمراقب والهيئات الرسمية وغير الرسمية بالمعلومات المطلوبة في هذا القانون أو أي قانون آخر من الشركة .

٥ - دفع التعويضات الناجمة عن حدوث الأخطار المؤمن عليها بموجب عقود التأمين الصادرة منه عن الشركة .

٦ - الاحتفاظ بسجلات ودفاتر محاسبية مستقلة بأعمال الشركة في المملكة بمنظمة حساباتها الختامية .

ب - لا يجوز لوكيل التأمين المعتد أن يكون وكيلاً لأكثر من شركة واحدة .

#### الفصل الخامس إجازة التأمين

المادة ١٨ - على الشركة التي ترغب في ممارسة أعمال التأمين في المملكة أن تحصل على إجازة تخولها ممارسة تلك الأعمال ، وذلك بعد دفع الرسوم القانونية ولا يعتبر تسجيل الشركة بموجب قانون الشركات إجازة لممارسة التأمين .

المادة ١٩ - ١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة ، يقدم طلب الحصول على الإجازة إلى الوزير بواسطة المراقب على النموذج المقرر لهذه الغاية وترفق به المستندات التالية :

١ - نسخة مصدقة عن عقد التأسيس والنظام الداخلي وصورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة .

٢ - وثيقة مصدقة تبين مقدار رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع منه .

٣ - تصريح بأنواع التأمين التي ترغب الشركة بممارستها .

ب - إذا كانت الشركة طالبة الإجازة شركة تأمين أردنية فيترتب عليها تقديم الوثائق التي تثبت قيامها بعقد اتفاقيات إعادة التأمين لانسواق التأمين التي تمارسها أو تقدم نسخاً من تلك الاتفاقيات وذلك بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة .

ج - إذا كانت طالبة الإجازة شركة تأمين أجنبية فيترتب عليها تقديم الوثائق التالية وذلك بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة «أ» من هذه المادة .

١ - ميزانية مصدقة لآخر ثلاث سنوات تبين تسجيلها في المملكة .

٢ - وثيقة مصدقة تبين اسم وعنوان وكيل التأمين المعتد أو مدير الفرع وصلاحياته بما في ذلك تخويله بتبثيل الشركة في المملكة وتوقيع عقود التأمين بالتبليغ عنها .

٣ - نسخة مصدقة من الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووكيل التأمين المعتد عنها .

٤ - وثيقة مصدقة بصورة رسمية تثبت أن قانون الدولة التي تأسست فيها الشركة يسمح للشركات الأردنية بممارسة أعمال التأمين فيها .

٥ - شهادة رسمية مصدقة ومترجمة إلى العربية تثبت أنها تتمتع في الدولة التي تأسست فيها بالأهلية لممارسة أعمال التأمين التي تطلب القيام بها في المملكة .

٦ - وثيقة مصدقة ومترجمة إلى العربية تتضمن مسؤولية المركز الرئيسي للشركة الأجنبية عن عقود والتزامات فرعها أو وكيل التأمين المعتد لها في المملكة .

د - للوزير أو المراقب أن يطلب من الشركة تقديم أي وثائق أو مستندات أخرى يرى ضرورة لتعديدها .

المادة ٢٠ - ١ - بعد تقديم الوثائق المطلوبة للحصول على الإجازة يقدم المراقب تقريراً إلى الوزير خلال مدة لا تزيد على شهر يتضمن رأيه حول توفر شروط منح إجازة وأنواع التأمين التي يرى أن تمارسها الشركة ، وللوزير الموافقة على منح الإجازة وتحديد أنواع التأمين التي يسمح للشركة بممارستها كما وأن له رفض الطلب على أن يصدر قراره في أي من الحالتين خلال شهر واحد من تاريخ تسلمه تقرير المراقب .

ب - إذا وافق الوزير على منح الإجازة فيترتب على الشركة تقديم وثيقة تثبت إيداع ورهن الوديعة المنصوص عليها في هذا القانون وينظم المراقب بعد ذلك شهادة الإجازة وينشر مضمونها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية .

المادة ٢١ - تطبيق أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون على الطلب الذي تقدمه الشركة لإضافة نوع أو أكثر من أنواع التأمين إلى أعمالها .

المادة ٢٢ - ١ - تعتبر الإجازة لمدة سنة ، وتبدأ السنة الأولى من تاريخ إجازة الشركة بممارسة التأمين وحتى نهاية السنة الميلادية ويعتبر جزء السنة ككاملة لغايات الرسوم ويتم تجديدها سنوياً بطلب تقدمه الشركة إلى المراقب قبل شهر على الأقل من بدء كل سنة ميلادية ويصدر المراقب شهادة تجديد الإجازة بعد استيفاء الرسوم المقررة وينشر مضمونها في الجريدة الرسمية .

ب - إذا لم تقدم الشركة طلب تجديد الإجازة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فلا يجوز لها إصدار عقود تأمين جديدة بعد انقضاء تلك المدة وتعتبر الشركة في هذه الحالة متوقفة عن العمل وتعطى مهلة ثلاثة أشهر لتقديم طلب تجديد الإجازة فإذا لم تبادر خلالها إلى ذلك ، فيصدر الوزير بناءً على تنسيب المراقب قراراً بإلغاء إجازتها .

ج - على المراقب تجديد إجازة الشركة التي قدمت طلب التجديد خلال المهلة القانونية .

المادة ٢٣ - ١ - للوزير بناءً على تنسيب المراقب إيقاف الإجازة لنوع واحد أو أكثر من أنواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة وذلك في أي من الحالات التالية :

١ - إذا خالف المؤمن أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو القرارات أو التعليمات الصادرة بموجبه أو قانون الشركات أو خالف أحكام أي تشريع آخر فيما يتعلق بأعمال التأمين .

٢ - إذا امتنع المؤمن عن تنفيذ حكم قضائي يتعلق بعقد التأمين .

٣ - إذا طرأ هبوط على قيمة الوديعة أو امتنع المؤمن عن إكمال النقص خلال المهلة المحددة في هذا القانون .

٤ - إذا تكبدت الشركة الأردنية خسارة في أي سنة من السنوات أكثر من ما يعادل نصف رأسمالها ولم تتمكن من تخفيض هذه الخسارة إلى ما لا يقل عن ما يعادل نصف رأسمالها خلال السنة المالية التالية لتحقيق تلك الخسارة .

٥ - إذا تكبدت الشركة الأجنبية خسارة من أعمالها في المملكة بما يزيد على ما يعادل نصف قيمة وديعتها ولم تتمكن من تغطية هذه الخسارة خلال ستين يوماً من طلب المراقب ذلك منها .

٦ - إذا حجزت الشركة من الواسمبالالتزامات المالية المترتبة عليها .

٧ - إذا لم يتناثر الشركة أعمالها في أي نوع من أنواع التأمين المسموح لها بممارسته أو توقفت عن إصدار عقود التأمين لمدة تزيد على السنة .

كل من الأعمال



٨ - إذا فقد أي شرط من الشروط الواجب توفرها في الشركة أو الاجازة الممنوحة لها بمقتضى هذا القانون .

ب - إذا لم تقم الشركة بإزالة السبب الذي أدى إلى إيقاف اجازتها لأي نوع من أنواع التامين بمقتضى احكام هذه المادة خلال سنة واحدة فتنتفى اجازتها لذلك النوع بقرار من الوزير .

ج - إذا تبين ان الشركة اصدرت قرارا بتصفيته اختياريا او صدر قرار من محكمة ذات اختصاص بتصفيته او اعلن انقراضها فتعتبر اجازتها ملغاة حكما .

المادة ٢٤ - إذا قرر الوزير إيقاف الاجازة أو الغاءها فيتولى المراقب تبليغ القرار الى المؤمن مع الاسباب البررة بها في ذلك بيان المخالفة التي ارتكبتها والمدة التي سيمري القرار خلالها والسند القانوني له وتاريخ بدء العمل به .

المادة ٢٥ - إذا تقرر إيقاف أو الغاء الاجازة لكافة أنواع التامين أو لأي نوع منها فلا يحق للمؤمن اصدار عقود تامين جديدة للأنواع الموقوفة أو الملغاة تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون وتبقى جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بعقود التامين الصادرة قبل اتخاذ قرار الإيقاف أو الإلغاء أو بعدها قائمة ويستمر المؤمن في تحمل تبعاتها .

المادة ٢٦ - يسمح للشركة التي أوقفت اجازتها سواء لكافة أنواع التامين أو لأي نوع منها لمدة معينة بممارسة أعمال التامين إذا اكملت الشروط القانونية التي كانت قد أوقفت عن العمل بسببها ويصدر قرار السماح في هذه الحالة من الوزير بناء على تنسيب المراقب .

المادة ٢٧ - لا ينظر في أي طلب لاعادة الاجازة التي تقرر إلغاؤها الا بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ قرار الالغاء .

ب - للشركة التي ألغيت اجازتها ان تقدم طلبا الى الوزير بواسطة المراقب خلال ستة اشهر بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة لاعادة الاجازة اليها على أن يكون الطلب مؤيدا بوثائق تثبت زوال السبب الذي كانت الاجازة قد ألغيت من أجله ، وللوزير قبول هذا الطلب أو رفضه ولا يقبل أي طلب باعادة الاجازة الملغاة بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة .

المادة ٢٨ - إذا رفض الوزير اعادة الاجازة بموجب احكام المادة (٢٧) من هذا القانون فيترتب على الشركة اتخاذ القرار بتصفية أعمالها وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبليغها بقرار الرفض ، فإذا لم تقم بذلك فعلى المراقب ان يطلب من المحكمة المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية لتصفية اموال الشركة .

المادة ٢٩ - يتولى المراقب نشر جميع القرارات المتعلقة بإلغاء الاجازات أو إلغائها أو اعادتها في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ول مرة واحدة ، ويبلغ نسخا من تلك القرارات للبنوك وغرف التجارة والصناعة وجمعية شركات التامين وسائر الجهات المختصة .

#### الفصل السادس

##### وكلاء ووسطاء وشركاء التامين

المادة ٣٠ - يجوز للشركة الأردنية تعيين وكيل تامين أو أكثر داخل المملكة وخارجها كما يجوز لوكيل التامين المعتمد تعيين وكيل تامين أو أكثر داخل المملكة .

ب - يحق لوكيل التامين التوقيع على عقود التامين بالنيابة عن الشركة بموجب تفويض منه أو من وكيل التامين المعتمد بذلك وتعتبر الشركة مسؤولة عن تلك العقود ولاحقها .

ج - لا يجوز لأي شخص العمل كوكيل تامين داخل المملكة بعد صدور هذا القانون قبل موافقة الوزير على ذلك وعلى الشركة تعميم جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالوكيل والتي يطلبها المراقب ويترتب على الأشخاص الذين يعملون كوكلاء تامين قبل نفاذ هذا القانون توقيع اوضاعهم مع احكامه خلال اربعة اشهر من تاريخ صدوره .

المادة ٣١ - ١ - يحظر على أي شخص العمل كوسيط تامين الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .  
ب - تكون رخصة وسيط التامين سنوية وتجدد من قبل المراقب بعد دفع الرسوم المقررة .

المادة ٣٢ - ١ - لا يجوز لأي شخص العمل كخبير تامين (مسوى الخسائر) أو كخبير للاضرار والخسائر الناجمة عن وقوع الاخطار المؤمن عليها الا اذا كان مرخصا من قبل الوزير وبعد دفع الرسوم المقررة .

ب - يتولى المخمن المرخص الكشف على الحوادث والأضرار والخسائر الناجمة عنها والمسئولة بعقود التامين لتحديد ظروفها وتقدير قيمتها والجهة المتسببة في وقوعها .

ج - يتولى الخبير المرخص (مسوى الخسائر) القيام بأعمال التامين المشار اليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالإضافة الى تسوية الادعاءات الناجمة عن وقوع الاخطار المشمولة بالتامين بها في ذلك التحكيم بين المؤمن والمؤمن له .

المادة ٣٣ - ١ - تحدد شروط الترخيص المشار اليها في المواد (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) بموجب تعليمات يصدرها الوزير ونشر في الجريدة الرسمية على أن يكون كل من وكيل التامين ووسيط التامين أردني الجنسية .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر ولا تقل عن شهر واحد أو بغرامة مالية لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلا العقوبتين معا كل شخص مارس أعمال وكالة التامين أو وساطة التامين المشار اليها في المادتين (٣٠) و (٣١) دون الحصول على الترخيص القانوني .

#### الفصل السابع

##### السجلات والمعلومات

المادة ٣٤ - ١ - على المراقب ان ينظم السجلات التالية :-

١ - سجلا عاما تدرج فيه اسماء جميع شركات التامين في المملكة ووكلاء التامين المعتمدين فيها وعناوينهم ومعلومات عامة عنهم .

ب - سجلا خاصا لكل شركة تامين تدون فيه المعلومات والبيانات التفصيلية عنها بما في ذلك الاقساط والتعويضات والتحويلات والاستثمارات والوديعة والاحتياطيات الفنية وأي بيانات ومعلومات يراها مفيدة لأغراض الرقابة .

ج - سجلا خاصا لكل من وكلاء التامين والوسطاء والخبراء تدون فيه البيانات والمعلومات الرئيسية المتعلقة بهم .

المادة ٣٥ - ١ - على المؤمن ان يسك وينظم ما يلي :-

١ - سجلا للحسابات حسب الاصول بكل نوع من انواع التامين .

٢ - سجلا خاصا بعقود التامين التي يصدرها لكل نوع من انواع التامين يدرج فيه اسم المؤمن له والمستفيد وتاريخ الإصدار والاقساط المستوفاة والتعويضات المستحقة والمدفوعة .

٣ - سجلا خاصا بطلبات التامين تدرج فيه التفاصيل المنصوص عليها في البند (٢) - من هذه الفقرة وفقا للاصول المتعارف عليها في هذا النوع من التامين .

٤ - مستندات ذات ارقام متسلسلة تتعلق بالقبض والصرف والفيد والتسويات وغير ذلك من المعاملات المالية .

ب - للوزير اصدار التعليمات التي يراها مناسبة لازام الشركات بسك وتنظيم سجلات ومستندات أخرى وتحديد البيانات والتفاصيل الواجب ادراجها في جميع المستندات والسجلات .

المادة ٣٦ - ١ - للمراقب او من ينتدبه ان يتحقق في أي وقت جميع المعاملات والسجلات والوثائق التي يرى تدقيقها وعلى الشركة ان تضعها تحت تصرفه ، وله استجواب أي من المختصين من مستخدمي الشركة والطلب منهم ان يقدموا اليه جميع المعاملات التي تمكنه من القيام بمهمته .

هكذا من الأعمال



ب - على كل شركة ان تزود المراقب بجميع الوثائق والبيانات والمعلومات التي يتخذيها القانون او النظام الصادر بوجبه او القرارات او التعليمات المعمول بها بتقديمها كما يترتب عليها تقديم اي بيانات او معلومات اخرى يطلبها الوزير او المراقب خلال المدة المحددة وذلك تحت طائلة ايقاف اجازتها .

المادة ٣٧ - ١ - على الشركة ان تقدم الى المراقب حساباتها الختامية وسائر البيانات التفصيلية الملحقه بها بما في ذلك الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر العام للشركة وحساب الارباح والخسائر التفصيلي لكل نوع من انواع التأمين الذي تمارسه على ان تكون جميع هذه الحسابات مدققة من قبل مدقق الحسابات وان ترفق الشركة بها تقريراً عن اعمال التأمين التي قامت بها وذلك خلال اربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تتعلق بها تلك الحسابات والاعمال .

ب - يجب ان يكون تقرير اعمال التأمين والميزانية والحسابات الملحقه بها مطابقة للواقع وموتمعا عليها من قبل رئيس مجلس الادارة او المفوضين بالتوقيع عن الشركة الاردنية ومن وكيل التأمين المعتمد او مدير الفرع اذا كانت الشركة اجنبية .

ج - على الشركة ان تدون في جانبها المطلوبات في ميزانيتها العامة اذا كانت اردنية وفي ميزانيتها الخاصة باعمالها في المملكة اذا كانت اجنبية ، التقديرات الكافية لتعمدها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين تحت اسم ( احتياطي الاخطار السارية ) وفق النسب المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك احتياطي الادعاءات تحت التسوية بالاضافة الى الاحتياطي الحسابي للشركات التي تمارس التأمين على الحياة وتأمين الادخار وتكوين الاموال ، ويجب ان يعادل ذلك بشكل واضح الودائع والاستثمارات في جانبها الموجودات .

د - على الشركة ان تزود المراقب سنوياً بكشف مصدق من مدقق الحسابات يتضمن تفاصيل الادعاءات تحت التسوية ( والتي اعلن عنها حتى نهاية السنة المالية ) ولم تتم تسويتها بما في ذلك شهادة المدقق بشأن المطالبات المشكوك فيها ، وذلك لغايات حساب احتياطي الادعاءات تحت التسوية .

المادة ٣٨ - ١ - على الشركة التي تتعاطى اعمال التأمين على الحياة او الادخار وتكوين الاموال ان تقوم مرة على الاقل كل ثلاث سنوات بالتحري عن احوالها المالية بما في ذلك تقدير الديون والموجودات وذلك بواسطة اخصائي تأمين على الحياة على ان تعلم المراقب بتاريخ بدء التحري . وان تقدم اليه خلال ستة اشهر من ذلك التاريخ نسخة مصدقة من تقرير الاخصائي ، ويجب ان يتضمن التقرير بيان الطريقة التي اتبعت في حساب هذه التقديرات ، وراي الاخصائي في الاحتياطي الحسابي لدى الشركة ومدى كفايته لتغطية التزاماتها .

ب - يجب ان لا يقل الاحتياطي الحسابي عن الفرق بين القيمة الحالية للالتزامات الشركة للعقود السارية المعمول والقيمة الحالية للاسقاط التي تستحق الفسخ خلال السنوات المقبلة بعد خصم نصيب تلك السنوات من عموماً الانتاج المسددة في سنة الاصدار .

المادة ٣٩ - ١ - على الشركة تزويد المراقب بنساذج عقود التأمين وملاحظاتها ولا يجوز العمل بها او باي تعديل يطرا عليها الا بعد اقرارها من الوزير بناء على تنسيب المراقب .

ب - يترتب على كل شركة تمارس اعمال التأمين على الحياة او الادخار وتكوين الاموال ان تقدم الى المراقب شروط التأمين العائلي والانس الفقيه وجنود قيم استرداد العقود للحياة والادخار وتكوين الاموال ولا يجوز العمل باي منها او بالتعديلات التي تطرا عليها الا بعد اقرارها من الوزير بناء على تنسيب المراقب .

ج - للمراقب ان يجري اي تصحيح او تعديل في الوثائق والنماذج التي تقدم اليه بمقتضى احكام هذه المادة وللشركة الاعتراض على اجراء المراقب الذي يترتب عليه رفع توصياته مع ذلك الاعتراض الى الوزير ليصدر قراره بشأنها .

المادة ٤٠ - للوزير بناء على تقرير ممثل من المراقب ان يعين اخصائي في التأمين على الحياة او في اي نوع اخر من انواع التأمين او مدقق حسابات قانوني او كليهما لتدقيق اعمال اي شركة وتقوم اوضاعها وتقديم تقرير له عنها ، وتحمل الشركة اجور التدقيق وانعاب اخصائي التأمين التي يحددها الوزير له بتنسيب من المراقب نشر التقرير او ملخصا عنه بالطريقة التي يراها مناسبة .

### الفصل الثامن احكام عامة

المادة ٤١ - ١ - على الجمعية الخاصة بشركات التأمين المؤسسة في المملكة وفق قانون الجمعيات ان تحتفظ بسجل خاص لمحاضر اجتماعات كل من هيئتها العامة والادارية وان تزود المراقب بصورة عن القرارات التي اتخذت فيها مصدقة من رئيس الجمعية وذلك خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدور تلك القرارات .

ب - تعتبر الجمعية ممثلة للشركات المنتسبة لعضويتها لدى الدوائر والجهات المختصة لمعالجة قضايا التأمين العامة وذلك في حدود اهداف وغايات الجمعية والعمل على تنفيذها .

المادة ٤٢ - اذا ارادت شركة الاندماج مع غيرها فيترتب عليها القيام بما يلي وذلك بالاضافة الى الاجراءات الواجب اتباعها بموجب قانون الشركات المعمول به .

١ - تقديم الطلب بذلك الى المراقب متضمناً أسباب الاندماج ومرفقاً بما يلي :-

١ - قرارات الهيئات العامة غير العادية للشركات الراغبة في الاندماج بالموافقة عليه .  
٢ - تقرير من اخصائي تأمين على الحياة او من خبر في عقود التأمين حسب مقتضى الحال يؤيد أسباب الاندماج وانه لا يضر بحقوق حملة عقود التأمين .

٣ - تقرير مصدق من مدقق حسابات قانونيين بالوضع المالي لكل شركة قبل الاندماج مع كشف مصدق من المدققين بوجوداتها ومطلوباتها وبيان بعقود التأمين السارية وقيمتها .

ب - يقدم المراقب طلب الاندماج مع التقارير والبيانات المرفقة به الى الوزير مبيناً رايه في الطلب ، فاذا وافق الوزير على الاندماج من حيث المبدأ يشكل لجنة لتقييم موجودات ومطلوبات كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج وتحدد طريقة تشكيل اللجنة وصلاحياتها بما يكفل حماية حقوق المساهمين وحيلة عقود التأمين والمستفيدين منها بقرار من الوزير .

المادة ٤٣ - ١ - اذا وافق الوزير على تقرير اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٢) من هذا القانون يعلن عن الاندماج في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرتين متتاليتين ويحق لاي شخص من حملة عقود التأمين او المستفيدين منها في اي من الشركات الراغبة في الاندماج ان يعترض عليه لدى الوزير خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ نشر اول اعلان عنه .

ب - اذا لم يسو الاعتراض خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه فيحق للمعترض الطعن في قرار الاندماج لدى المحكمة البدائية المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه خطياً من قبل الوزير بعدم تسوية الاعتراض ، وعلى ان تظفر في موضوع الاعتراض بصفة الاستعجال .

ج - بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسوية الاعتراضات تتم الاجراءات القانونية لنقل الحقوق والالتزامات الى الشركة التي تم الاندماج بها سواء كانت قائمة او جديدة . وتعتبر اجازة اي شركة مندمجة لاغية حكماً ، ويصدر الوزير الاجازة للشركة الجديدة او التي تم الاندماج فيها .

المادة ٤٤ - ١ - يجوز للشركة ان تحول عقودها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل او بعض انواع التأمين التي تمارسها الى شركة او شركات اخرى تمارس هذه الانواع من التأمين .

ب - يقدم طلب التحويل الى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات الخاصة بالاتفاق على التحويل

هكذا من الأعمال



وعلى المراقب رفع الطلب الى الوزير مع رايه فيه فاذا وافق الوزير عليه يتولى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرتين متتاليتين على ان يتضمن الاعلان الاشارة الى حق حملة عقود التأمين والمستفيدين منها او كل ذي مصلحة في الاعتراض لدى المراقب خلال شهر من تاريخ اول اعلان ينشر عنه .

ج - تستكمل الاجراءات القانونية لتحويل الحقوق والالتزامات الى الشركة او الشركات بعد ان يبت المراقب في الاعتراضات المقيدة وتحدد اجراءات تحويل تلك الحقوق والالتزامات وتقديرها وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

د - تبقى وديعة الشركة التي ثابت بتحويل بعض او جميع عقود التأمين لديها قائمة او مروهنة لابر الوزير لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر بعد انهاء اجراءات التحويل القانونية وتسوية جميع الاعتراضات .

المادة ٤٥ - ١ - لا يجوز التأمين خارج الملكية على الاموال غير المنقولة الموجودة في الملكية ، كما لا يجوز التأمين خارج الملكية على الاموال المنقولة الموجودة في الملكية او الواردة اليها .

ب - يجوز اعادة التأمين داخل الملكية وخارجها من قبل المؤمن .

المادة ٤٦ - ٢ - على الشركة ان تقدم للمؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين نسخا من هذه العقود بما يترتب عليها ان تقدم للمؤمن له او المستفيد نسخة عن ايس البيانات الواجب تقديمها الى المراقب بعد موافقته .

المادة ٤٧ - ١ - مع مراعاة الاحكام الخاصة بالفروع والوكالات في هذا القانون يجوز للشركة فتح فروع او وكالات لها في انحاء الملكية وفي خارجها على ان تقوم باعلام المراقب بها سبعا بذكره وبدفع الرسوم المقررة .

ب - يكون المركز الرئيسي للشركة الاردنية مسؤولا عن اعمال الفروع والوكالات التابعة له كما يكون كل من وكيل التأمين المعتمد ومدير فرع الشركة الاجنبية في الملكية مسؤولا عن اعمال الوكالات التابعة لـه .

ج - يعتبر المركز الرئيسي للشركة الاجنبية مسؤولا عن اعمال وكيل التأمين المعتمد او مدير الفرع ، وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات المترتبة على عقودها .

المادة ٤٨ - ١ - على الشركة ان تحتفظ في الملكية بالاموال والاحتياطيات وفقا لما يلي :-

١ - اذا كانت الشركة تمارس التأمين على الحياة تحتفظ بكامل الاحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمة والسارية في الملكية وللوزير في ضوء الاوضاع الاقتصادية في الملكية ان يخفض نسبة ما يجب الاحتفاظ به من ذلك الاحتياطي الى ما لا يقل عن (٥٠٪) .

٢ - اذا كانت الشركة تمارس التأمين ضد اخطار النقل ، يجب عليها الاحتفاظ باحتياطي للاخطار السارية بها لا يقل عن (٢٠٪) من المجموع الاجمالي للاقساط المتحققة في الملكية عن هذا النوع من التأمين حتى نهاية السنة المالية للشركة .

٣ - اذا كانت الشركة تمارس التأمين ضد الحريق او الحوادث او اي نوع اخر من اعمال التأمين يجب عليها الاحتفاظ باحتياطي للاخطار السارية بها لا يقل عن (٤٠٪) من المجموع الاجمالي للاقساط المتحققة في الملكية عن كل نوع من انواع التأمين المشار اليها حتى نهاية السنة المالية للشركة .

ب - يصدر الوزير تعليمات يبين فيها قواعد وتوجيهات توظيف الاموال والاحتياطيات المنصوص عليها في هذه المادة على ان تحسب الوديعات من هذه الاموال المستثمرة .

ج - يصدر الوزير تعليمات يحدد فيها الاسس التي يسمح للشركات بموجبها ان تحول الاموال الى معيدي التأمين .

المادة ٤٩ - على الشركة ان تحتفظ في نهاية كل سنة مالية باحتياطي للاذمات تحت التسمية ويقدر في نهاية السنة المالية باجمالي المطالبات المقدمة من المؤمن لهم بعد تنزيل المطالبات المشكوك فيها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٠ - ١ - يجب ان يتبادل الاحتياطيات المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا القانون سيولة نقدية واستثمارات في الاسهم والسندات لدى الشركة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها على ان لا يقل قيمتها عن اجمالي تلك الاحتياطيات .

ب - يحدد معدل السيولة النقدية التي يتوجب على الشركة الاحتفاظ بها كحد ادنى بقرار من الوزير .

المادة ٥١ - ٧ - يجوز اصدار عقود تأمين الا من الشركات وذلك تحت طائلة البطلان وتصدر العقود في الملكية باللغة العربية لجميع انواع التأمين ، وبجوز ان تدرج الى جانبها ترجمة دقيقة بلغة اجنبية ، وفي حال الخلاف حول تفسير عقد التأمين يعتمد النص العربي .

المادة ٥٢ - ١ - تعاقب الشركة التي تمارس اعمال التأمين قبل حصولها على الاجازة بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار كما يعاقب مديرها العام او الوكيل المعتمد او مدير الفرع (حسب مقتضى الحال) بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وتتصاعد العقوبات في حالة التكرار .

ب - تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في حالة ممارسة اعمال التأمين خلال مدة ايقاف الاجازة او بعد انقضاءها او بعد صدور قرار بعدم تجديدها .

ج - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر ولا تقل عن شهر واحد او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكلا العقوبتين كل من يصدر عقدا تأمين غير مقرر او عقدا يتضمن شرطا او تعديلا لم يوافق عليه وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٣ - يجوز فرض التأمين الاجباري ضد بعض الاخطار وتحدد شروطه واحكامه العادة وحدود المسؤولية عليه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٥٤ - ١ - تسرى الحوادث البسيطة للمركبات التي تنتج عنها اضرار مادية ضمن الحد المقرر بمقتضى هذه المادة برجوع كل من اطراف الحادث الى الشركة التي يترتب عليها دفع قية تلك الانسار دون تنظيم تقرير للحادث (كروكي) وذلك باستثناء الحوادث التي تلحق خسائر بالاموال العارية او التي تنطوي على مخالفة جسيمة لقانون السير المعمول به .

ب - يصدر الوزير التعليمات التي تبين الحد المقرر للحادث الذي يعتبر بسيطا لغايات تطبيق احكام هذه المادة وتحدد الاسس والاجراءات الواجب اتباعها في تسوية الحوادث التي تنطبق عليها تلك الاحكام .

المادة ٥٥ - لا يسمح وكيل التأمين المعتمد او لفرع الشركة الاجنبية العامل في الملكية ان يتصل اكثر من نسبة ٥٪ من اجمالي الاقساط المتحققة سنويا عن عمله في الملكية للمساهمة بمصاريف المركز الرئيسي بها في ذلك الخدمات الادارية والفنية التي يقدمها المركز .

المادة ٥٦ - بالرغم مما ورد في اي قانون اخر بما في ذلك قانون الشركات المعمول به لا يجوز السماح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٥٧ - للوزير بناء على تنسيب المراقب ان يصدر تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية يحدد بموجبها اجراءات الكشف على البضائع وسائر الاشياء لتقدير قيمة التعويض عن الاضرار التي لحقت بها والمسئولة بعقود التأمين ، وتحديد اتعاب اعضاء اللجان التي تشكل لهذه الغاية .

المادة ٥٨ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون يترتب على كل شركة عاملة في الملكية ان توفيق اوضاعها مع احكامه الاخرى وذلك خلال مدة اقصاها سنتان من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والا اعتبرت غير مجازة لتعاطي اعمال التأمين ولجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تهديد تلك المدة بما لا يزيد على سنتين آخرين .

هكذا من المأمول



المادة ٥٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار تعليمات يلزم بموجبها شركات التأمين العاملة في المملكة بامادة التأمين لدى شركات اعادة التأمين المحلية وتحديد الاسس ونسب اعادة التأمين الواجب تطبيقها .

المادة ٦٠ - للوزير بناء على تنسيب المراقب ان يصدر التعليمات والقرارات المتعلقة بمراقبة وتنظيم اعمال التأمين بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبيه ، على ان تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك تحديد الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضاه .

المادة ٦٢ - يلغى ( قانون مراقبة اعمال التأمين ) رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٦٥ واحكام اي تشريع اخر تتعارض مع احكام نصوص هذا القانون .

المادة ٦٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١/٨

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية مسالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان خودين	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيمات	وزير التموين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والقديسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد النسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاعمال المعالة موني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور
			وزير العمل جواد العناني

### نحى الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور - وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١ / ٨ / ١٩٨٤ نصادق - بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ، وثابر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

#### قانون مؤقت رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٨٤

#### قانون سلطة اقليم العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الاقليم : اقليم العقبة المحدد بمقتضى هذا القانون .  
السلطة : سلطة الاقليم المؤسسة بمقتضى هذا القانون .  
المجلس : مجلس ادارة السلطة .  
الرئيس : رئيس السلطة .

المادة ٣ - يحدد الاقليم على النحو التالي : -

شمالا : تقاطع خط الشماليات ( ٩٢٠ ) مع خط الشريعةيات ( ١٧٠ ، ٦ ، ٣١٧ ) وتقاطع خط الشماليات ( ٨٩٥ ) مع خط الشريعةيات ( ١٥١ ، ١٧٠ ) .  
شرقا : حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية لغاية نقطة تقاطع خط الشماليات ( ٩٢٠ ) مع خط الشريعةيات ( ٣١٧ ) .  
جنوبا : حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية .  
غربا : الحدود الدولية للمملكة الاردنية الهاشمية لغاية نقطة تقاطع خط الشماليات ( ٨٩٥ ) مع خط الشريعةيات ( ١٥١ ) .

المادة ٤ - ا - تؤسس بمقتضى هذا القانون سلطة تسمى ( سلطة اقليم العقبة ) تتبع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ، ولها بهذه الصلة ان تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة - عن طريق الشراء المباشر او الاستملاك وقبول الهبات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وعقد الفروض واقامة الدعاوى ويمثلها فيها او في الدعاوى التي تقام عليها النائب العام او من يتدبه من موظفي السلطة ولها ان توكل عنها احد المحابين .

ب - ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون مركزها في مدينة العقبة .

المادة ٥ - ا - تعتبر السلطة الخلف القانوني والواقعي للجنة تنظيم مدينة العقبة المؤسسة بمقتضى القانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٠ وتنقل الى السلطة جميع الاموال والحقوق والالتزامات التي كانت تملكها تلك اللجنة او تحيلها ، وتحققا لذلك تفرم السلطة بتنفيذ العقود والاتفاقيات التي كانت اللجنة قد عقدتها قبل العمل بهذا القانون وكانها معقودة مع السلطة .



ب- ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى لجنة تنظيم مدينة العقبة عند نفاذ احكام هذا القانون الى السلطة بموجب قرارات يسدرها المجلس وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه من اولئك الموظفين والمستخدمين، ويحفظ الذين ينقلون الى السلطة بكامل حقوقهم والتزاماتهم وتعتبر خدماتهم لدى لجنة تنظيم مدينة العقبة جزءا من خدماتهم لدى السلطة، ويعتبر باقي الموظفين والمستخدمين مسرحين وفق احكام التشريعات المعمول بها .

المادة ٦-١ - يعهد للسلطة بمسؤولية تطوير وتنمية الاقليم اقتصاديا واجتماعيا ووسع المساحات والخطط والبرامج اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية .

ب- تحقيقا لاهداف السلطة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة فان لها القيام بما يلي :-

١ - التصميم والتنفيذ المباشر للمشاريع والاعمال التي تعتمدها لاجراض تطوير وثنية الاقليم في المجالات الصناعية والسياحية والزراعية والخدمات في الاقليم .

٢ - التخطيط والتصميم للمشاريع الاخرى المتعلقة باهداف السلطة والاشراف على اعمال التنفيذ التي تتولاها الجهات الرسمية والاهلية المعنية الاخرى بتكليف من السلطة او بمقتضى الصلاحيات والمسؤوليات القانونية الموكلة الى الجهات المشار اليها .

ج - ترصد في الموازنة السنوية العامة للسلطة المخصصات المالية اللازمة للمشاريع والخدمات الحكومية الواقعة ضمن حدود الاقليم واذا كانت جهات حكومية اخرى ستتولى تنفيذ تلك المشاريع والخدمات بمقتضى احكام البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة فتحسب المخصصات المرسودة لها في موازنة السلطة الى تلك الجهات مع تخويلها صلاحية الاتفاق منها على اعمال التنفيذ .

المادة ٧ - يتم تسليم اي مشروع قامت السلطة بتنفيذه بمقتضى احكام هذا القانون الى الجهة المعنية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان تتولى السلطة تشغيل وصيانة المشروع الى ان يتم تسليمه الى تلك الجهة .

المادة ٨ - ١ - يكون للسلطة مجلس ادارة يتألف من احد عشر عضوا يتولى ادارة اعمالها وممارسة المهام والاعمال والصلاحيات المنوطة بها واصدار القرارات اللازمة لتنفيذها وذلك في سبيل تحقيق الغايات المقصودة من هذا القانون .

ب- يتم تشكيل المجلس على النحو التالي :

١ - رئيس السلطة	رئيسا
٢ - وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .	عضوا
٣ - وكيل وزارة الصناعة والتجارة	عضوا
٤ - مدير عام دائرة الاراضي والمساحة	عضوا
٥ - مدير عام سلطة السياحة	عضوا
٦ - مدير عام مؤسسة الموانئ	عضوا
٧ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط يعينه رئيس المجلس	عضوا
٨ - ممثل عن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية يعينه القائد العام	عضوا

٩ - الحاكم الاداري في العقبة .

١٠ - عضوان يعينهما رئيس الوزراء للبلدية التي يراها مناسباً وله افعالها ويتولى استقبالها من عضوية المجلس .

ج - ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس ينوب عنه في رئاسة المجلس عند غيابه .

د - يجتمع المجلس بصورة دورية او بدعوة من الرئيس او من نائبه عند غيابه ويكون انعقاده قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه بمن فيهم الرئيس او نائبه في حالة غيابه، وتتخذ القرارات فيه بأجماع او اكثرية اصوات اعضاء المجلس .

هـ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور اجتماعاته بقرار من مجلس الوزراء .

و - لا يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس او لاي موظف او مستخدم في السلطة ان يكون طرفا في اي من العقود او المشتريات او المبيعات او المعاملات التي تبرمها السلطة او تطرحها او تحيلها لتنفيذ مشاريعها او اعمالها، كما لا يحق له ان يعمل في تلك المشاريع او الاعمال او يجني منها اي ربح او نفع مادي بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك باستثناء الرواتب والاجور والمكافآت التي يتقاضاها من العمل في السلطة او بسبب عضويته في المجلس او مقابل الاشتراك في القيام باي من المهام والواجبات المنوطة به في السلطة بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ز - اذا خالف اي موظف في السلطة احكام الفقرة (و) من هذه المادة فيعرض للاجراءات والعقوبات القانونية ويكون ملزما برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالاضافة الى التعويض على السلطة او على اي شخص اخر لحقه ضرر بسبب المخالفة .

المادة ٩ - ١ - يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان يقتصر القرار بالارادة الملكية وينتهي استخدام سبب الطريقة ذاتها ، ويكون مرتبطا برئيس الوزراء .

ب - يحدد مجلس الوزراء راتب الرئيس وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية .

المادة ١٠ - ١ - يتولى المجلس القيام بالمهام والاعمال والصلاحيات التالية في الاقليم وذلك بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر ، بما في ذلك القوانين والانظمة المعمول بها في ادارة وتوزيع اراضي وابلان الدولة او الاستهلاك للخدمة العامة او المتعلقة بتنظيم المدن والقرى والابنية والخاصة بالبلديات والمجالس القروية :-

١ - وضع السياسة العامة لتنمية وتطوير الاقليم واعتناء الخطط والمشاريع المتعلقة بها .

٢ - التصرف باراضي وابلان الدولة التي تم تنظيمها في الاقليم وتوزيعها او تجايرها او مبادلتها او استئجارها وذلك بالشروط التي تراها مناسبة .

٣ - الاستيلاء مباشرة على اي ارض او انشاءات لاجراض تنمية وتطوير الاقليم ، او اللازمة لتنفيذ اي من مشاريع السلطة وتقدير التعويض العادل لها وفقا لاحكام هذا القانون .

٤ - ان يمارس في الاقليم جميع الصلاحيات المخولة لمجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية وغيرها من اللجان والجهات المختصة بتطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية وغيره من التشريعات الخاصة بالتنظيم ووضع المخططات الخاصة به .

٥ - ممارسة مهام وصلاحيات المجالس البلدية والقروية في الاقليم وفقا لما يقره مجلس الوزراء .

٦ - اصدار القرارات والتشريعات والرخص التي تنص عليها القوانين والانظمة التي تطبقها السلطة وتستعمل الصلاحيات المنصوص عليها فيها بمقتضى هذا القانون .

٧ - تنفيذ المشاريع التي يكلفه مجلس الوزراء بتنفيذها في الاقليم لاجراض تنمية وتطويره ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية .

٨ - دراسة مشروع الموازنة العامة للسلطة وجداول تشكيلات الوظائف فيها ورفعها الى مجلس الوزراء لاتخاذها .

٩ - عقد القروض واصدار سندات الدين واسناد القروض بموافقة مجلس الوزراء وفقا للشروط واسعار الفوائد التي يقرها لتلك السندات .

١٠ - استئجار اموال السلطة في الاقليم بالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

١١ - دراسة مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسلطة ورفعها الى مجلس الوزراء .

١٢ - نقل المخصصات الموزعة في الموازنة العامة للسلطة من مادة الى اخرى .

كل من اشغل



١٢ - تعيين مدققي حسابات السلطة وتحديد أجورهم .

١٤ - تشكيل اللجان المتخصصة من بين أعضائه أو من غيرهم وتحديد مهامها وصلاحياتها .  
١٥ - أي مهام أو صلاحيات أخرى منوطة بالمجلس بموجب هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - لا يجوز لأي جهة القيام في الأقليم بأي من المهام والأعمال والصلاحيات الموكولة للسلطة بمقتضى هذا القانون إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من السلطة ووفقاً للشروط والقيود التي يقرها المجلس .

ج - للرئيس اتاحة الدعوى لدى المحكمة المختصة على أي شخص يعتدي على أراضي وأموال الدولة في الأقليم ، وله القيام بجميع الإجراءات المنصوص عليها في قانون المحافظة على أراضي وأموال الدولة المعمول به ، بما في ذلك انتداب أي من موظفي السلطة لتنظيم الضبوط بحق المعتدين وأعداد اللوائح والتقارير اللازمة للدعوى التي ستقام عليهم وتقديمها للمحكمة المختصة والمراعاة فيها ، وتعتبر تلك الضبوط بينة على وقوع الاعتداء .

المادة ١١ - تكون للرئيس صلاحيات الوزير في إدارة شؤون السلطة ، ويتولى تنفيذها لدى الغير وتنفيذ سياستها العامة ، ويمارس في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية :-  
١ - تنفيذ قرارات المجلس .

ب - أعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وتقديمها للمجلس ج - تنسيق العمل في مشاريع السلطة وتأمين التعاون بين أجهزتها الإدارية والفنية المختلفة .  
د - إدارة شؤون موظفي ومستخدمي السلطة .

هـ - الإشراف على تنظيم الشؤون الإدارية والمالية والوازم في السلطة .

و - أعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالسلطة .  
ز - ممارسة مهام أو صلاحيات أخرى يكلفه المجلس بها أو ينص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه على أنها من صلاحيات الرئيس .

المادة ١٢ - ١ - إذا قرر المجلس الاستيلاء على أي عقار مسجل في الأقليم فيرتب عليه دفع التعويض المثلل مالك العقار بالسرعة الممكنة وله في سبيل تقدير التعويض الاستعانة بالخبراء إذا لم يتمكن من الاتفاق مع المالك على مقسداره للمجلس الاتفاق مع المالك على أن تقدم له السلطة قطعة أرض تعويضة له عن مقسداره المستولى عليه .

ب - للمالك الاعتراض على التعويض الذي يقره المجلس لقاره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التقدير وذلك لدى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في الفقرة ( ج ) من هذه المادة ويقدم الاعتراض خطياً إلى رئيس اللجنة أو إلى الرئيس ليحوله بدوره إلى اللجنة للنظر فيه .

ج - تشكل اللجنة الاستئنافية برئاسة وكيل وزارة العدل وعضوية اثنين من أصحاب الخبرة يعينها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير العدل ، وللمجلس الوزراء إعفاء أي منهما وقبول استقالته في أي وقت .

د - تنظر اللجنة الاستئنافية في الاعتراضات تدقيقاً أو مراعاة وسباع بينات وأقوال الطرفين وتصدر قرارها فيه بالأجماع بأكثرية الاصوات بما تثبتت التقدير المعترض عليه أو بزيادة مقسدار التعويض ولها الاستعانة في ذلك بالخبراء وتقدير آرائهم ويكون قرارها قطعياً غير قابل للطعن أمام أي جهة إدارية أو قضائية .

هـ - تحصل السلطة نفقات تقدير التعويض بما في ذلك المكافآت التي يقرر مجلس الوزراء صرفها لأعضاء اللجنة الاستئنافية .

المادة ١٣ - ١ - يضاف التعويض من العقار المسجل المستولى عليه لفائدة سنوية مقدارها ( ٩ ٪ ) تحتسب على مبلغ التعويض اعتباراً من تاريخ الاستيلاء عليه .

ب - يعتبر أيداع مبلغ التعويض لدى مديـر تسجيل الأراضي في الأقليم إبراء لذمة السلطة على أن تعلن السلطة من الأيداع في صحيفة يومية على الأقل إذا تمثل بتبليغ المالك .

المادة ١٤ - ١ - بعد دفع التعويض إلى أصحاب العقارات التي استولت عليها السلطة بمقتضى أحكام هذا القانون يقوم مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بناء على طلب الرئيس بأعداد خرائط ( كادستراتية ) تبينها عليها القطـع الجديدة بحدودها وأرقامها وفقاً لخططات تنظيم الأقليم ، وتسجيلها باسم السلطة أو باسماء الأشخاص الذين قررت بيعها أو تخصيصها أو تفويضها لهم طبقاً للجدول التي أعدتها السلطة لهذه الغاية والغاء قيود التسجيل السابقة لتلك الأراضي ب - إذا استولت السلطة على جزء من أي عقار وأصبح الجزء المتبقى منه غير صالح للأعمال أو لم يعد بالامكان الانتفاع منه فيعتبر هذا الجزء مشمولاً حكماً بقرار الاستيلاء إذا طلب مالكه التعويض عنه .

المادة ١٥ - تكون الموارد المالية للسلطة من المصادر التالية :-

١ - مساهمة الحكومة في موازنة السلطة .

ب - الأموال المتأتية لها من أثمان العقارات التي يحق لها التصرف بها بالبيع أو التاجير أو بأي طريقة أخرى من طرق التصرف .

ج - ريع استثمار أموال السلطة .

د - الهبات والإعانات والقروض التي تحصل عليها السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

هـ - الدخل الذي يتأتى للسلطة من أي مصدر آخر يتعلق بأعمالها .

المادة ١٦ - تعتبر أموال السلطة أموالاً أميرية وتحصل بمقتضى قانون تحصيل الأموال الاميرية المعمول به وتحقيقاً لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٧ - تتمتع السلطة بالإعفاءات والتسهيلات التي تنبثق بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٨ - بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لا تعفى أي جهة رسمية أو أهلية أو خاصة من الضرائب والرسوم والموائد والتكاليف المالية التي يتم فرضها أو تقريرها لمصلحة السلطة أو مقابل خدماتها .

المادة ١٩ - للسلطة أن تودع أموالها بقرار من المجلس في بنك أو أكثر من البنوك المرخصة في المملكة .

المادة ٢٠ - ١ - تنظم الشؤون المالية للسلطة بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية وإلى أن يتم إصداره تطبق على السلطة أحكام النظام المالي رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٧٨ أو أي نظام آخر يحل محله وتحققاً لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الوزير ووزير المالية المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - تدقق حسابات السلطة من قبل مدققي حسابات قانونيين ، وللمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيقها .

المادة ٢١ - على السلطة أن تقدم إلى مجلس الوزراء تقريراً سنوياً عن أعمالها وعن خطتها في العمل للسنة أو السنوات التي تليها .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالموظفين والمستخدمين وبالشؤون المالية والـوازم والائتمال الخاصة بالسلطة وبالاصول والإجراءات الواجب تطبيقها في بيع أو تفويض أو تاجير أموالها غير المنقولة والتصرف بأموالها المنقولة وتنظيم أي من المهام والأعمال والصلاحيات الأخرى المنوطة بها بمقتضى هذا القانون والرسوم الواجب استيفائها من الأعمال والخدمات التي تقدمها السلطة .

المادة ٢٣ - ١ - يُلغى ( قانون لجنة تنظيم مدينة العقبة رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات الطارئة عليه ، كما لا يعمل بأي تشريع أو نص آخر إلى المدي الذي يتعارض فيه مع أي حكم من أحكام هذا القانون .

هكذا من الأعمال



ب - يستمر العمل باللائحة الصادرة بموجب القانون المذكور الى ان تلغى او تستبدل بغيرها .  
المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١/٨

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحطة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دونين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنية الاجتماعية انعام المقتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملهس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة عوني المصري	وزير العمل الدكتور جواد العناني

هذا من الأعمال

## نحو الحبيب الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٨  
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع  
التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٤

## قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٨٤ ) ويقرأ مع القانون  
رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على النحو التالي : -

أ - بالغاء الفقرة (هـ) منها واعادة ترقيم الفقرة (و) فيها بحيث تصبح فقرة (هـ) .

ب - باضافة ما يلي الى آخرها : -

( ويشترط عند تطبيق احكام هذه المادة انه اذا زادت المساحة التي سيتم اقتطاعها للمرافق العامة  
المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) منها على ثلث مساحة المنطقة فيدفع  
التعويض عن تلك الزيادة ، ويوزع هذا التعويض على اصحاب الاستحقاق في المنطقة بنسبة  
استحقاق كل منهم ، كما يدفع التعويض عن كامل الابنية وسائر الانشاءات والاشجار القائمة  
في المنطقة ويتم تقدير التعويض في الحالتين وفقاً لأحكام هذا القانون ، كما يشترط ان يدفع  
التعويض كاملاً بمقتضى احكام قانون الاستملاك المعمول به عن اي جزء من المنطقة يتم استملاكه  
بعد انجاز التقسيم فيها ) .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧ - أ - يجري تقدير قيمة العقارات والتعويضات وجميع الحقوق الاخرى في المنطقة ، تنفيذاً  
لأحكام هذا القانون من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض يعينه وزير العدل رئيساً للجنة  
واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم على ان يكون احدهما مهندساً  
معمارياً او مدنياً مسجلاً في نقابة المهندسين والآخر من ذوي الخبرة في تقدير اثمان  
العقارات ويدعى اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الآخرين  
ويتم تبليغهم باعلان يجلد فيه مكان وموعد الانتخاب ويعلق في مكان بارز في المنطقة  
بالاضافة الى نشره في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل .



المادة ٤ - تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها .  
« وعليها ان تراعي عند تقدير التعويض عن حقوق الاجارة او الانتفاع الاسس والاحكام المنصوص عليها في قانون الاستملاك المعمول به » .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١١ - أ - تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون وتخضع لأحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استثنائية وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحايد استحقاق ذوي الحقوق في منطقة التقسيم وتقرير توزيع قسائمها على ذوي الحقوق وتصفية جميع الحقوق فيها وللغايات المقصودة في هذا القانون يعتبر الاعتراض المقدم من احد الشركاء في القرار بمثابة اعتراض مقدم من جميع الشركاء ، ويرتب على لجنة التوزيع النهائي النظر به على هذا الاساس .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٢١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢١ - أ - تغطي من حساب المنطقة جميع النفقات والتكاليف والاجور التي تتطلبها اعمال التقدير والتوزيع بما في ذلك مكافآت لجنة التقدير البدائية ولجنة التوزيع النهائي والخبراء والموظفين السامعين معها ، واجور الاعلانات .

ب - يصدر المجلس قرارات يحدد فيها المكافآت وقيمة النفقات والتكاليف والاجور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧ - يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢٥ - اذا ارتفعت قيمة العقارات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلزم اصحابها بدفع ضريبة التحسين المنصوص عليها في قانون الاستملاك المعمول به .

١٩٨٤/١/٨

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عبدالله ابو عودة	وزير المالية سليم مساعده	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار ممن ابو نوار
وزير العدل	وزير الزراعة	وزير الاتصالات	وزير شؤون الارض المحتلة
احمد عبد الكريم الطراونه	مروان تودين	الدكتور محمد عضوب الزين	حسن ابراهيم
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير القويين ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السلاكت	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القنبل	وزير الصحة الدكتور زهير بلحس	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المقتي
وزير المسكن الدكتور جواد المنقلي	وزير الصناعة والتجارة وليد منصور	وزير الاشغال العامة المهندس طوني المصري	وزير الشؤون البلدية والغروية والبيئة حسن القوي
			احمد عبيدات

### نص الحسين بن طلال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٨

تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدواة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٨٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (ج) منها واعادة ترقيم الفقرات (د ، هـ ، و ، ز) الواردة فيها لتصبح (ج ، د ، هـ ، و) على التوالي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرات التالية اليها : -

ب - تعتبر خدمات موظفي ومستخدمي الخط الحديدي الحجازي الاردني الذين كفروا بالعمل لدى مؤسسة سكة حديد العقبة استمراراً لخدماتهم السابقة ويعتبر هؤلاء موظفين ومستخدمين في المؤسسة من تاريخ تكليف كل منهم وذلك لاغراض هذا القانون .

ج - مع مراعاة احكام قانون الضمان الاجتماعي المعمول به توزع مكافأة نهاية الخدمة والتعويضات والالتزامات المالية للموظفين والمستخدمين الذين تنطبق عليهم احكام الفقرة (ب) من هذه المادة بين المؤسسة والخط الحديدي الحجازي الاردني بحيث يتحمل الخط من هذه المكافآت والتعويضات والالتزامات المالية المبلغ الذي كان يستحقه الموظف والمستخدم كما لو تم انتهاء خدماته من تاريخ تكليف كل منهم بالعمل في المؤسسة .

هكذا من الشاهل



د - يقي الموظفون والمستخدمون الذين تنطبق عليهم احكام الفقرة (ب) من هذه المادة خاصتهم لاحكام نظام صندوق التوفير لمستخدمي الخط الحجازي الاردني رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٦ حتى تاريخ نفاذ هذا القانون وتم تصفية حقوقهم في الصندوق في ذلك التاريخ وفقاً لاحكام النظام المذكور

١٩٨٤/١/٨

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير المحكمة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والفجرة وليد عصفور
			وزير العمل الدكتور جواد العناني

هكذا من الشاعري

## نخ الحسني لفسلح ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٨  
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٤

## قانون الغاء قانون المجلس الوطني الاستشاري

المادة - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون المجلس الوطني الاستشاري لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ ١٩٨٤/١/٧ .  
المادة ٢ - يلغى (قانون المجلس الوطني الاستشاري) رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته على ان ينقل العاملون فيه الى ملاك مجلس الامة وتعتبر خدماتهم فيه استمراراً لخدماتهم في المجلس الوطني الاستشاري .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/٨

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير المحكمة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور
			وزير العمل الدكتور جواد العناني